مسح الأسلحة الصغيرة

HSBA

ورقة إحاطة

ديسمبر 2018

الهوية وحق تقرير المصير

معارضة الفراتيت في جنوب السودان

بقلم: سارة فويلستيك

المساهمون في العمل

محرر السلسلة: كلير مكفوي

منسق الإنتاج:
ريبيكا برادشو بالتعاون مع أوليفيا دينوفيل

محرر النسخة: أليكس بوتر
alex.potter@mweb.co.za

مدقق الحقائق: تيم جولين
timjolin@hotmail.com

المدقق اللغوي: ستيفاني هيتسون
readstephanie@ymail.com

الترجمة إلى العربية: محمد صالح عياد
mohammadayyad81@yahoo.com

الخط: جيليان لوف
www.mapgrafix.com

التصميم: واثق زيدان
watheqz@gmail.com

المخطط:
raumfisch.de/sign

منسق الاتصالات:
إيميليا دونغل

الطباعة: nbmedia، جنيف

نبذة عن المؤلفة

سارة فويلستيك موظفة إغاثة إنسانية عاشت وعملت في جنوب السودان منذ أوائل عام 2015. وقد عملت في البداية مع منظمة أطباء بلا حدود، وبعد ذلك كمفاوض وصول المساعدات الإنسانية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي. وقد أمضت معظم وقتها منذ عام 2016 في العمل في ولاية غرب بحر الغزال السابقة وغيرها من المناطق صعبة الوصول، حيث تعاملت بشكل مباشر مع الجهات المؤثرة من طرفي الصراع وعلى جانبي الخطوط الأمامية. وقد قامت بتأليف وشاركت في تأليف العديد من التقارير حول صراع ما بعد عام 2013 في جنوب السودان. وقبل العمل في جنوب السودان، شغلت سارة العديد من المناصب والوظائف الأخرى في مجال المساعدات الإنسانية في مختلف دول أفريقيا.

شكر وتقدير

تود المؤلفة أن تتقدم بالشكر من أفراد مجتمع الفراتيت في جنوب السودان القاطنين في كل من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والأراضي الخاضعة لسيطرة المعارضة للسماح لها بإجراء مقابلات لا مثيل لها مع المحاورين على جميع المستويات وعلى رغبتهم واستعدادهم للتعاون والعمل معها. وهي ممتنة بشكل خاص لـ AK و A و G و J و C و O و DG و T لمشاركتهم في الاجتماعات والمقابلات الرئيسية وتيسيرهم إجراء هذه المقابلات، والتي لولاها لما تمكنت من فهم التعقيدات في المنطقة والصراع في غرب بحر الغزال.

وقدم JA الدعم والتوجيه والمعلومات والقصص المؤثرة على مدار السنوات الثلاث الماضية، مع الحفاظ على الموضوعية والإدراك الذاتي لتاريخ الفراتيت والوضع الراهن. ولولاه لما كان لهذه الورقة أن ترى النور. كما يستحق جون دريبر إشادة خاصة لدعمه المستمر أثناء كتابة هذه الورقة.

كما ترغب المؤلفة ومشروع مسح الأسلحة الصغيرة بالتعبير عن امتنانهم لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على دعمها المادي لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري.

صورة الغلاف الأمامي

الفريق الركن أشعب خميس (يمين)، ممثل معارضة الفراتيت، يلتقي بالقائد العام للفرقة الخامسة للجيش الشعبي لتحرير السودان، كير كيير كير (يسار) في مكتب الحاكم في مدينة واو، جنوب السودان، في 22 نوفمبر 2018
المصدر: سام مادنيك / صورة لوكالة الأنباء الفرنسية

لمحة عامة

إن للصراع الذي اندلع في جنوب السودان في ديسمبر 2013 جذور تاريخية ضاربة العمق والتعقيد. فهو صراع مدفوع بالكفاح من أجل البقاء الوجودي للبعض؛ والمطالب بتمثيل أكثر عدالة بالنسبة للآخرين؛ والرغبة في السلطة والوصول إلى الموارد والسيطرة المطلقة بالنسبة للكثيرين. والمظالم ليست وليدة الحرب الأهلية الحالية فقط، بل تعود جذورها إلى أحداث سابقة تربط ما بين القضايا التاريخية وصراع ما بعد عام 2013.

وما ورد أعلاه ينطبق على الفراتيت، وهم أقلية عرقية في جنوب السودان تعيش في ولاية غرب بحر الغزال السابقة. وعلى نحو شبيه بجماعات أخرى في جميع أنحاء البلاد، فإنهم يعارضون في الوقت الراهن النظام الحالي في جوبا. غير أنه ورغم انسجام بعض تطلعات الفراتيت مع الأجندة الوطنية العامة للمعارضة، فإن بعضا من هذه التطلعات تقتصرعليهم فقط. وأسباب معارضتهم تتسم بالطابع الفردي والشخصي فيما يتعلق بمنظورهم لتاريخ وتطورات ديناميات السلطة في جميع أنحاء جنوب السودان. لذلك فإن فهم تصور الفراتيت للأحداث التاريخية وكيفية تأثيرها عليهم في الوقت الحاضر يعتبر جوهريا وأساسيا لفهم الأسباب الجذرية لمعارضتهم للحكومة، الأمر الذي يعتبر بدوره حاسما في أي محاولات لإقامة السلام والتعايش الدائم لسكان جنوب السودان.

النتائج الرئيسية

- تكمن جذور معارضة الفراتيت لحكومة جنوب السودان في إيمانهم بحقهم في الأمن والحفاظ على الذات، والسيطرة على أراضيهم، والدفاع عن هويتهم. وقد ولدت معارضة الفراتيت من رحم الخوف من التهميش والتصور السائد بأن أفراد قبيلة الدينكا يحاولون السيطرة على ولاية غرب بحر الغزال السابقة. وقد تعزز هذا الخوف في الآونة الأخيرة نتيجة إعادة تنظيم جنوب السودان وتقسيمه إلى 28 ولاية في عام 2015، مما أدى إلى رجحان كفة التوازن السكاني في أجزاء من ولاية غرب بحر الغزال السابقة لصالح الدينكا، جاعلاً من السكان الأصليين من الفراتيت أقلية في أراضي أجدادهم.
- انضمت معارضة الفراتيت إلى جماعات أخرى في الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة تحت قيادة رياك مشار في عام 2014. ويرى الفراتيت أن أي حلول للمظالم المحلية في سياق الحرب الأهلية الحالية يجب الوصول إليها على المستوى الوطني. غير أن التطور اللاحق للنزاع وتشظي المعارضة منذ عام 2017 يدعو إلى التشكيك في مدى فعالية استخدام الفراتيت لهذا المنبر.
- لا تزال إعادة إحياء اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان التي تمت في 12 سبتمبر 2018 بين الحكومة وأحزاب المعارضة مستمرة في تقويض الحل الفعال للنزاع. فعلى الرغم من الاعتراف بالمطالب الشعبية المنادية بعملية صنع قرار لامركزية، فإن الاتفاقية ترسخ ديناميات القوة التي برزت أثناء الحرب. ونتيجة لذلك، فإن احتمال تحقيق سلام دائم في مختلف أنحاء البلاد ضئيل، لا سيما في ولاية واو الجديدة وولاية غرب بحر الغزال السابقة، حيث من المرجح أن تستمر رحى المعارضة والصراع المسلح بالدوران ما لم تتم معالجة القضايا المحلية التي تغذي المقاومة المسلحة.

المقدمة

إن ولاية واو غاية في الاستقطاب على الحدود القبلية وقد وصلت النزعة القبلية فيها إلى مستوى تأثر فيه النسيج الاجتماعي للمجتمع (GRSS Commission of Inquiry, 2016, pp. 18–19).

في مساء يوم 24 يونيو 2016، بدأ إطلاق النار في الأحياء الجنوبية الغربية في مدينة واو[1]. ومن المعروف أن سكان هذه المناطق ينتمون في غالبيتهم إلى جماعة الفراتيت العرقية[2]. وأفادت المزاعم أن المهاجمين كانوا شبابا مسلحين من الدينكا يرتدون ملابس مدنية مدعومين من أشخاص يرتدون الزي العسكري وينتقلون من منزل إلى آخر ويهاجمون المدنيين بالسواطير والأسلحة النارية والعصي والرماح ويشاركون في عمليات اغتصاب واسعة النطاق[3]. وقد استمرت موجة العنف طوال الليل وشوهدت عشرات الجثث في الشوارع في صبيحة اليوم التالي[4]. ولجأ الذين تمكنوا من الفرار إلى قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان القريبة ومجمعات الكنائس المحلية (المعروفة باسم المراكز الجماعية). وعلى مدار الأيام التالية، وصل المزيد من الأشخاص إلى هذه المواقع مع استمرار انعدام الأمن، وتم جمع أعداد كبيرة من التقارير التي تذكر تفاصيل الفظائع وعمليات القتل التي راح ضحيتها المدنيون (Nield, 2016)[5]. وقد فر آلاف المدنيين من مدينة واو ولجأوا إلى بغاري، وهي منطقة تقع إلى الجنوب الغربي خاضعة لسيطرة أسود الفراتيت ، وهي جماعة معارضة انضوت تحت لواء الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة بقيادة رياك مشار في العام السابق.

إن معارضة الحكومة في جنوب السودان موجودة من أمد طويل وترتكز على تصور قائم بين مجتمعات الأقليات، مثل الفراتيت ، بأن أفراد قبيلة الدينكا يحاولون السيطرة على هذه المجتمعات والاستيلاء على أراضيهم – وهي في حالة الفراتيت ولاية غرب بحر الغزال السابقة (انظر الخريطة 1)[6]. وقد تشكل هذا التصور القائم منذ عقود خلال الحرب الأهلية السودانية الثانية (1983-2005) وولادة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة الراحل جون قرنق ورياك مشار، وقد أدى إلى تعميق النزعة العرقية التي يتسم بها النزاع الحالي. وبالنسبة للفراتيت، فقد تعزز الخوف من الهيمنة من خلال الأحداث التي وقعت في العقد الماضي، بما في ذلك نقل عاصمة مقاطعة واو إلى بغاري؛ والتوترات بين الفراتيت والمجتمعات المجاورة بشأن حركة الماشية التي تملكها الأخيرة؛ وإعادة

تشكيل التركيبة العرقية لغرب بحر الغزال السابقة من خلال إنشاء 28 ولاية، ثم 32 ولاية في جنوب السودان منذ عام 2015. وقد أدى ذلك الأمر إلى قيام الفراتيت بحمل السلاح ضد من يعتبرونه نظام حكم يسيطر عليه الدينكا في مناسبات عدة، كان آخرها تحت مظلة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة.

غير أنه ليس من الواضح إلى أي مدى سيستمر ولاءهم لهذا التنظيم. فمع انتشار الصراع في جميع أنحاء المقاطعة، مولدا مجموعة متنوعة من المجتمعات والمصالح، توسعت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة لتشمل مجموعة واسعة من الجهات المؤثرة، مع انضمام أطراف أخرى إلى النزاع وطاولة المفاوضات. وكان لهذا الأمر تأثيران. أولا، ازدحام المساحة على طاولة المفاوضات، وقد أدى عدم وجود معارضة موحدة إلى إضعاف نفوذ المعارضة في المفاوضات وزاد من صعوبة التوصل إلى حل وسط. نتيجة لذلك، ركزت المفاوضات غالبا على الوصول إلى صياغات تشاركية للسلطة ومحاولة فرض وقف لإطلاق النار، يتم انتهاكه بشكل روتيني بعد ذلك بوقت قصير[7]. وقد حدث هذا الأمر على حساب معالجة الأسباب الجذرية للصراع، والتي ترسخت في مجموعة من المظالم المحلية وخوف واسع النطاق بين الأقليات في جنوب السودان من هيمنة الدينكا[8]. ثانياً، وفي الوقت الذي تمثل فيه كتلة قوية للمعارضة في مختلف أنحاء الدولة، تعين على الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة مواجهة خسائر عسكرية فادحة بالتزامن مع ظهور هذه الأطراف والمنابر الأخرى على طاولة المفاوضات. وقد أصبحت السبل البديلة للمقاومة المسلحة مفتوحة على مصراعيها الآن إذا ما شعرت الفصائل بأن قضاياهم الرئيسية غير مطروحة للنقاش. وفي هذا السياق، أصبحت أهمية الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة بالنسبة للفراتيت مسألة مشكوك فيها.

وتدرس ورقة الإحاطة هذه[9] جذور معارضة الفراتيت في غرب بحر الغزال السابقة وتوضح كيف أن المقاومة الحالية ما هي إلا استمرار للمظالم السابقة التي لم تجد حلا. وتناقش ورقة الإحاطة الأحداث الرئيسية من منظور الفراتيت خلال الفترة ما بين سبعينات القرن الماضي ومنتصف سبتمبر 2018، كما تدرس التشكيل الداخلي لأسود الفراتيت، جناح المعارضة الحالي تحت مظلة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، وآفاق حل الصراع على الصعيدين المحلي والوطني. وتبدو احتمالات السلام ضئيلة على كلا المستويين ومن المرجح أن تستمر المعارضة المسلحة.

المعارضة في غرب بحر الغزال: الجذور والأسباب الحالية

أصول التمرد: قوات السلام

يعود تاريخ أصول حركة المعارضة في واو وغرب بحر الغزال إلى سبعينات القرن الماضي والأيام الأولى للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في ثمانينات القرن الماضي. وهي متجذرة في كفاح مجتمع الفراتيت لحماية أرضه وهويته ضد ما يعتبرونه انتهاكا من قبل جماعة الدينكا العرقية المهيمنة[10]، التي يسيطر أفرادها على ولايات بحر الغزال[11]. في الواقع، يعود تاريخ التوترات بين الفراتيت والدينكا إلى خمسينات القرن الماضي (Blocq, 2014, pp. 713–14).

الخريطة 1 ولاية غرب بحر الغزال السابقة قبل عام 2015

المصدر: المجموعة اللوجستية (2017)

لقد تأسست مدينة واو في الأصل كحصن فرنسي في القرن التاسع عشر[12]، وتبع ذلك إقامة مخيم عسكري على يد تجار العبيد (Rone, 1999, pp. 235–341). وكانت واو خليطا عرقيا ضم تجار العبيد العرب من الشمال والجنود السابقين والعبيد السابقين مع أناس من المناطق القروية حول واو. وإلى الشمال والشرق والجنوب الشرقي، كانت المنطقة مأهولة بعرقية الدينكا (شكلت هذه المنطقة ولايات شمال بحر الغزال السابقة وواراب والبحيرات)، وإلى الجنوب كانت مأهولة بجماعة الزاندي (وهي المنطقة التي تشكل ما يُعرف حاليا بغرب الاستوائية). وأدى قرب غرب بحر الغزال السابقة من شمال السودان في حينها، علاوة على وصول التجار من دارفور وجنوب كردفان ووجود البعثات التبشيرية الإيطالية إلى تحولها إلى منطقة تتحدث العربية بشكل كبير، مع وجود قوي للمسلمين والمسيحيين. وفي أواسط القرن العشرين، كانت واو أيضا محطة تجارية هامة تربطها سكة حديد بالخرطوم. ونجم عن هذا التاريخ المشترك مع الشمال حفاظ الفراتيت على علاقات قوية مع السودان، حتى بعد استقلال جنوب السودان في عام 2011. [13]

وقد برزت المخاوف الأولى من جنوب سودان يهيمن عليه الدينكا في نهاية الحرب الأهلية السودانية الأولى في عام 1972، مع إقامة منطقة جنوبية ذاتية الحكم،[14] يحكمها مجلس تنفيذي أعلى. وأصبح أبل ألير، وهو سياسي جنوبي من الدينكا، نائبا لرئيس السودان عام 1971 وبالتالي تم تعيينه كأول رئيس للمجلس التنفيذي الأعلى في السنة التالية. ونتيجة لذلك، شغل ممثلو الدينكا أكثر من نصف المناصب الوزارية في المنطقة الجنوبية، وبالتالي اكتسبوا سيطرة فعلية على كل من القرارات السياسية والإدارية (Willems and Deng, 2015, pp. 7–9). وقد أدى هذا الأمر إلى انتشار شائعات عن الفساد والمحسوبية وغرس مخاوف واسعة النطاق من وجود تحركات رامية إلى هيمنة قبيلة واحدة على الجماعات الأخرى في جنوب السودان (Johnson, 2003, pp. 52–53) [15].

بالنسبة للفراتيت، فإن هذه المخاوف لها مبرراتها. ففي واو، على سبيل المثال، تألفت قوات الشرطة بشكل حصري تقريبا من ضباط الدينكا (Rone, 1999, p. 25)، ويرى قادة الفراتيت أن الدينكا يحصلون على عدد اكبر من الوظائف مقارنة بالفراتيت (Thomas, 2010, pp. 105–6). كما بدأ الأفراد المعينون من قبل شخصيات من الدينكا بتولي المناصب الإدارية والمكتبية التي كانت يشغلها في السابق أفراد من الفراتيت (Johnson and Prunier, 1993, p. 132, fn. 14). وقد أشار تقرير صادر عن لجنة إعادة تقسيم محافظات الجنوب من هذه الفترة إلى أن:

> هناك شعورا عميقا لدى الفراتيت من واو وراجا [راجا، مدينة في غرب بحر الغزال غالبية سكانها من الفراتيت] ضد الدينكا وأن هناك طموحا قويا للحصول على محافظة مستقلة لهم. الفراتيت يخشون هيمنة الدينكا عليهم (Thomas, 2010, p. 106).

وتوضح التصريحات التي أدلى بها سياسيو الفراتيت المحليون فيما يتعلق باعتقادهم بأن خطة المجلس التنفيذي الأعلى كانت مصممة لزيادة هيمنة الدينكا أيضا هذه المخاوف. وقد صرح التوم النور، الذي كان عضوا في الاتحاد الاشتراكي السوداني بقيادة الرئيس جعفر النميري، قائلا:

> كان أخذ راجا وجعلها جزءا من أويل وضم تونج إلى واو إحدى بنات أفكار أبل ألير. فبعد مرور 50 سنة، لن يعود هناك وجود للفراتيت. لأنهم جميعا سيتزوجون من الدينكا. لقد درسنا هذه المسألة برمتها (Thomas, 2010, pp. 110–11) [16].

ولم تفد التعليقات التي يفترض أن رئيس برلمان الدولة في حينها قد أدلى بها في تهدئة التوترات العرقية في واو. حيث يقال انه وصف الفراتيت - وتحديدا القاطنين حول راجا – بأنهم لا ينتمون للسودان[17]. ولم تكن هذه هي المرة الوحيدة التي صدرت فيها ادعاءات من هذا النوع بشأن الفراتيت. فعندما تواصل معهم الدينكا في البداية للانضمام إلى الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، صرح أحد ضباط الدينكا قائلا: "إذا لم تنضموا إلينا في الحركة فإننا سنعيدكم إلى أفريقيا الوسطى" (Thomas, 2010, p. 116).

لذلك، عندما تشكلت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام 1983، فإن قلة من الفراتيت انضموا إليها، لأنهم يرونها حركة يسيطر عليها الدينكا وسيتم استخدامها لتعزيز هيمنة الدينكا على جميع أنحاء جنوب السودان[18] (Ali, Elbadawi, and el-Batahani, 2005, pp. 200–1). وترسخ هذا التصور بسبب الأخطاء التكتيكية لقيادة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء تجنيد أنصار للحركة. ففي حين كانت الفكرة الأساسية تكمن في إرسال أفراد محليين للتحفيز والتجنيد لصالح الحركة في مختلف المناطق، لم تستخدم قيادة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان أفرادا من الفراتيت أو لوو (ليو هم أيضا من السكان الأصليين في المنطقة) لتنفيذ هذه المهمة في غرب بحر الغزال. وتفيد التقارير أن ضباط الدينكا الذين أرسلتهم الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى المنطقة استخدموا تكتيكات عدائية مما أدى إلى تفاقم الأمور (Pinaud, 2014, pp. 197–98)[19]. وتدهور الوضع في عام 1985 عندما بدأ الجيش الشعبي لتحرير السودان باستخدام العنف ضد المدنيين الذين اعتبرهم معادين له، وبالاستيلاء على الموارد (بما في ذلك الغذاء والماء والذخيرة والمنازل) بالقوة. وعلى نحو مشابه للفراتيت، فقد استهدف الدينكا جماعات المورلي (من ولاية بوما) والتوبوسا (من شرق الاستوائية السابقة) والمنداري (من وسط الاستوائية السابقة) لأنهم يرونهم معارضين للجيش الشعبي لتحرير السودان (Johnson, 2003, p. 83). وشن الجيش الشعبي لتحرير السودان غارات نهب عنيفة في المناطق الجنوبية الغربية من راجا، في حين انتشر الاغتصاب والقتل على نطاق واسع. وأفاد زعماء القبائل أن الجناة كانوا من الدينكا، واعتبروا أن المظالم العرقية كان لها أثرها على العنف المستخدم في الغارات (Blocq, 2014, pp. 714–15).

في الوقت نفسه شن الجيش الشعبي لتحرير السودان غارات عنيفة استهدف الفراتيت في مدينة واو وحولها. و يؤمن قادة الفراتيت بشدة أن الأسباب التي دفعت الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى شن هذه الغارات انقسمت إلى ثلاثة محاور: كعقاب للفراتيت على عدم انضمامهم إلى الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وكوسيلة لتسوية الحسابات القديمة المتعلقة بالأرض والموارد؛ وكجزء عن خطة الدينكا للسيطرة على واو (Blocq, 2014, p. 716)[20]. وترسخ هذا الاعتقاد الأخير بسبب تداول ورقة "سرية" من قبل مؤلف مجهول وبعنوان مزعوم وهو "سياسة الدينكا ضد جماعات الفراتيت". كانت فحوى هذه الورقة هو أن تتم السيطرة على الفراتيت، ومن ثم قيام رجال الدينكا بالزواج من النساء الفراتيت وبالتالي إخضاع الفراتيت في نهاية المطاف (Thomas, 2010, p. 106).

وناشد قادة الفراتيت حاكم بحر الغزال في حينها (وهو من الدينكا)، ألبينو أكول أكول، من أجل حماية مجتمعاتهم. وتفيد المزاعم بأنه رفض مناشدتهم وقام بدلا من ذلك بسحب قوات الشرطة والأمن من المناطق التي يسكنها الفراتيت (Blocq, 2014, p. 717). نتيجة لذلك، وبناء على طلب من قادة الفراتيت، قام التوم النور وأشعب خميس[21] بتأسيس قوة أو ميليشيا محلية التنظيم للدفاع عن النفس

> وقد برزت المخاوف الأولى من جنوب سودان يهيمن عليه الدينكا في نهاية الحرب الأهلية السودانية الأولى في عام 1972...“

تحت اسم قوات السلام[22]، معلنين عن ولادة أول معارضة رسمية للفراتيت في واو في منتصف ثمانينيات القرن الماضي[23]. واجتمع قادة الفراتيت من المناطق المحيطة براجا أيضا لحشد قوات الدفاع المحلية لحماية مجتمعاتهم من الغارات (Blocq, 2014, pp. 715–16).

وأدت الاشتباكات التي تلت ذلك في واو وما حولها إلى تدمير المدينة ودفعت بالمجتمعات في أواخر ثمانينات القرن الماضي نحو دوامة من العنف التي تغذيه الهجمات الانتقامية. وقد ارتكب كل من الدينكا الفراتيت فظائع بحق الآخر (Rone, 1999, pp. 26–30) مما زاد من الكراهية على كلا الجانبين. في غضون ذلك، استغلت حكومة الخرطوم قوات السلام لصالحها لاحتواء الجيش الشعبي لتحرير السودان دون الحاجة إلى تكريس قواتها للسيطرة على المنطقة. حيث قدمت دعما ماديا وتكتيكيا للميليشيا (Blocq, 2014, pp. 717–18) [24]. ونتيجة لذلك، فإن هناك اعتقادا خاطئا شائعا بين الدينكا اليوم بأن الفراتيت حاربوا ضد استقلال الجنوب السودان[25] بل وأنهم صوتوا ضده في استفتاء عام 2011 [26].

وتم أخيرًا في عام 1988 التوصل إلى اتفاق سلام محلي (بعيدا عن الجيش الشعبي لتحرير السودان) بين الميليشيات ومجتمعات الدينكا، على الرغم من عدم حل الميليشيا. وظلت التوترات العرقية حاضرة وبرزت أحيانا في صورة موجات من العنف. وتفاقمت هذه الأحداث بعد انهيار نظام الديرغ بقيادة منغستو هايلي مريام في إثيوبيا في مايو 1991، والذي كان يدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان لسنوات عدة. وقد أُجبر الجيش الشعبي لتحرير السودان والآلاف من اللاجئين على العودة إلى جنوب السودان من إثيوبيا، استقر الكثير منهم حول حاميات مدينتي واو وأويل في المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان. بالمقابل، فإن وصول أعداد هائلة من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان وعائلاتهم من إثيوبيا، والكثير منهم كانوا من الدينكا، عزز من الاعتقاد الراسخ بين الفراتيت بأن الدينكا كانوا يخططون للسيطرة على واو وضواحيها[27]، مما تسبب بموجات من العنف في بعض الأحيان (Rone, 1999, pp. 45–50).

لكن في عام 1991، وفي أعقاب مبادرات من الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي تعلم من أخطاء الماضي وقاد حملة أكثر دقة لتوحيد الجنوب في سعيه وراء الاستقلال عن الشمال ، انضم الفراتيت أخيرًا إلى الكفاح من أجل الاستقلال (BBC, 1991). وكان الفراتيت حاسمين في الاستيلاء على مدن كبرى مثل رومبيك وتونج وراجا وفي نهاية المطاف السيطرة على واو[28]. بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وخلال فترة اتفاقية السلام الشامل (2005-11)، تم تسريح قوات السلام ودمجها رسميا في كل من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان تماشيا مع البروتوكولات ذات الصلة (GoS and SPLM/A, 2005, arts. 3(d) and 7, pp. 88–90; 2004, art. 11, pp. 100–2). وفي مارس 2005 تم عقد مؤتمر استعادة السلام والمصالحة الشاملة في ميبل[29] لمعالجة التوترات القائمة بين مجتمعات الفراتيت و لوو أو ليو والدينكا؛ وللتعامل مع قضايا الأمن والإدارة والعلاقات الاجتماعية. وعلى الرغم من الإشادة بالمؤتمر باعتباره قصة نجاح في ذلك الوقت، كان لدى الفراتيت دائما تحفظات بخصوص نتائجه. وكان انتقادهم الرئيسي هو أن معظم الحاضرين في المؤتمر كانوا من ممثلي الدينكا من الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان وبالتالي فإن المناقشات افتقرت إلى التوازن[30].

على الرغم من هذه التحفظات والتوترات المستمرة، ظل الهدوء مخيما على واو وغرب بحر الغزال غالبية الوقت لمدة تزيد على سبع سنوات.

عودة التوترات والعنف: النقل المقترح لقيادات المقاطعة في عام 2012

في أواخر عام 2012، اشتعل فتيل التوترات بين مجتمعات الفراتيت والدينكا المحلية بشأن النقل المقترح لعاصمة مقاطعة واو من واو في الجنوب الغربي إلى بغاري، بما يتوافق مع سياسة الحركة الشعبية لتحرير السودان المتمثلة في ”جلب المدينة للناس“ (SPLM, 2008, sec. IV 24). في ذلك الوقت، لم تكن واو مجرد عاصمة ولاية غرب بحر الغزال، ولكن أيضا عاصمة مقاطعة واو، مما أدى إلى التنافس على الموارد الشحيحة. واعتبر نقل عاصمة المقاطعة كحل لهذه المشكلة لأنه سوف يؤدي إلى تطوير المناطق القروية في بغاري، مع ميزة إضافية تتمثل في تحقيق أحد بنود جدول الأعمال الوطني.

وقد اقترح حاكم ولاية غرب بحر الغزال في حينها رزق زكاريا[31]، وهو من الفراتيت، هذه الخطوة لأول مرة في عام 2011. وشكل لجنة للتشاور مع سكان مقاطعة واو بشأن المقترح في محاولة للحصول على الدعم الشعبي. لكن اللجنة أصدرت قرارا برفض الناس للفكرة. ووجدوا أن الفراتيت يرون في المقترح وسيلة لزيادة هيمنة الدينكا السياسية من خلال توسيع سيطرة الحكومة المركزية لتشمل المناطق المحيطة. ووصل الأمر ببعض الفراتيت إلى الاعتقاد بأن القوة الدافعة وراء هذه الخطوة مصدرها تونج، وربطوها بمجلس شيوخ الجينق، وهو مجموعة من شيوخ الدينكا المؤثرين على عملية صنع القرار الوطني والمرتبطين غالبا بالتغييرات السياسية الرئيسية (لا يزال مجلس شيوخ الجينق يمارس هذا الدور حتى يومنا هذا)[32]. ومع ذلك وعلى الرغم من الرفض الشعبي الواضح للخطة، أصدر الحاكم مرسوما في شهر أكتوبر 2012 لتنفيذ النقل إلى بغاري، مما أدى إلى غضب عارم بين الفراتيت في مدينة واو (Sudan Tribune, 2012). وكانت أهمية هذا الحدث تكمن في أن عناصر المعارضة من الفراتيت نظروا إلى الأحداث المحيطة بالنقل باعتبارها المحرك والمدافع وراء صراعهم الحالي[33].

وبعد صدور المرسوم، نظم شباب الفراتيت منتدى عام في واو طرح تساؤلات عما إذا كان قد تم إقرار المرسوم من قبل برلمان الولاية وفقًا لقانون الحكم المحلي لعام 2009 [34]. عندها نفى البرلمانيون موافقة برلمان الولاية على المرسوم، ولكن الأجهزة الأمنية (التي تعمل نيابة عن الحاكم) ألقت القبض على بعض من الشباب وقامت بعزل بعض أعضاء البرلمان المحليين من مناصبهم (AI, 2013, p. 6). واحتجاجا على الاعتقالات، قام الشباب بفرض حصار على الطرق الغربية والجنوبية الغربية والجنوبية لمدينة واو في 5 ديسمبر. وبعد ثلاثة أيام، أنهت قوات الأمن الحصار بالقوة بناء على أوامر من كبار المسؤولين الحكوميين[35] بإطلاق النار

على المحتجين، مما أسفر عن مقتل شخصين وجرح عدة آخرين (AI, 2013, p. 6). وأدت عمليات القتل إلى المزيد من الاحتجاجات في مدينة واو بقيادة نساء وشباب الفراتيت ، غير أن هذه الاحتجاجات قوبلت بالعنف. فعندما كان المحتجون في طريقهم لتقديم التماس إلى الحاكم، أطلقت قوات الأمن النار عليهم دون أي استفزاز (Cavell, 2012)[36]، مما أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص على الأقل وإصابة ما يزيد عن 20 آخرين (AI, 2013, p. 8).

وفي 15 ديسمبر، تم اكتشاف جثث ستة عمال مزارع من الدينكا في فرانجالا، مما أجج من حدة التوتر وأطلق العنان لهجمات انتقامية شنها شباب الدينكا على أحياء الفراتيت في واو بعد أيام قليلة. وكانت حصيلة هذه الهجمات مقتل سبعة أشخاص وإصابة غيرهم الكثير وتدمير أكثر من 400 منزل (AI, 2013, pp. 11–12). ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت قوات الأمن المحلية متورطة في العنف أو ما هي طبيعة دورها فيه. ويرى بعض الفراتيت أن حادث فرانجالا، وما تلاه من شائعات بشأن تشويه الجثث ووقوع المزيد من جرائم القتل في المنطقة، كانت ملفقة لتبرير محاولات الدينكا إسكات الأصوات المعارضة لنقل العاصمة إلى بغاري (AI, 2013, pp. 11–13).

في أعقاب تلك الحوادث، زار رئيس جنوب السودان، سلفا كير، وهو من الدينكا، واو وألقى خطابا في ملعب واو الوطني في 24 ديسمبر 2012 (GreenAcity Media, 2012). ورغم أن الرسالة الرسمية للخطاب ارتبطت بالتعايش السلمي بين المجتمعات، فقد فسرها معظم جماعة الفراتيت على أنها تهديد. واستند هذا التصور إلى ما قاله الرئيس بأنه يمكن أن يدمر المدينة في ساعة واحدة، أنه كان على استعداد لقتال المحتجين "الذين خلقوا المشكلة" بنفسه لو أنه كان موجودا، وأنه يجب على الفراتيت "العودة إلى أماكنهم". كما أفاد أيضا أنه سيعطي الجيش كامل الصلاحيات ويسمح له بإدارة المكان إذا كان هناك مزيد من الاحتجاجات[37].

وبغض النظر عن المعاني المتضمنة في خطاب كير[38]، فقد فسرت حكومة ولاية غرب بحر الغزال الخطاب بأنه يعطيها الضوء الأخضر لقمع معارضة الفراتيت. وفي عام 2013، وخلال الأسابيع التي تلت وفاة الأشخاص الستة من الدينكا، قام ضباط من الشرطة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني باعتقال أكثر من مائة شخص. وشملت هذه الاعتقالات شبابا وسياسيين وجهات مؤثرة في المجتمع المدني وشخصيات مجتمعية وعاملين في وسائل الإعلام[39] وشخصيات أكاديمية وعناصر من الشرطة وخدمات السجون ورجال إطفاء وجهت لهم اتهامات بالفشل في وقف الاحتجاجات أو بدعم المحتجين الذين أغلقوا الطرق (Radio Tamazuj, 2013; Committee to Pro¬tect Journalists, 2013). وكان جميع من ألقي القبض عليهم من الفراتيت باستثناء شخص واحد (HRW, 2013)؛ الأمر الذي أجج نار التوترات العرقية في البلدة. وفي أعقاب هذه الأحداث، فر كثير من شباب الفراتيت (الذكور) إلى المناطق المحيطة بواو خشية التعرض للاعتقال والانتقام. وشكل هؤلاء الشباب بعض القوى الأساسية لمعارضة الفراتيت الحالية[40].

إعادة تنظيم معارضة الفراتيت وانضمامها إلى الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة

في أعقاب الاعتقالات، استمر أتون التوترات بالغليان. وزاد من شدة هذه التوترات الأحكام التي صدرت عن محكمة خاصة تتكون من ثلاثة قضاة من جوبا تم جلبهم للتحقيق في الأحداث التي أدت إلى الاعتقالات ومحاكمة المتهمين. وتم الحكم على ما مجموعه 11 شابًا من الفراتيت بالإعدام شنقا، والحكم على زعيم فرانجالا بالسجن لمدة عشر سنوات، في حين صدرت أحكام بالسجن بحق العديد من أعضاء البرلمان وشباب آخرين (Sudan Tribune, 2013).

في غضون ذلك، اندلعت الحرب الأهلية الحالية في ديسمبر 2013 على إثر الاشتباكات التي وقعت في جوبا، مما أدى إلى تدهور الوضع الأمني في جميع أنحاء البلاد وارتفاع حدة التوترات بين المجتمعات ذات العرقيات المختلفة، وخاصة بين الدينكا والنوير.

وبعد وقت قصير من اندلاع الحرب الأهلية، تم تعيين بول مالونغ (وهو من الدينكا من أويل) رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأثار هذا التعيين مخاوف بين جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان من النوير، لأن المزاعم تفيد بأن مالونغ لعب دورًا رئيسيًا في تنظيم مقتل المدنيين النوير في جوبا في ديسمبر 2013 [41]. واندلع القتال بين جنود الدينكا والنوير في 25 أبريل 2014 في ثكنات ميبل القريبة من واو (راجع الخريطة 1). وكان لهذا الأمر تأثير مباشر على الفراتيت، حيث هرب نحو 800 مدني إلى قاعدة الأمم المتحدة في واو (OCHA, 2016). وفي الوقت الذي لا يزال فيه السبب الفعلي لوقوع الاشتباكات محل خلاف، فمن المرجح أن يكون هجوم أفراد من جماعة الدينكا على متدرب من النوير في الجيش الشعبي لتحرير السودان في أحد الأسواق المحلية هو من أشعل فتيلها (Small Arms Survey, 2014). وفي أعقاب وقوع الاشتباكات، تخلى 500–100 من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان من النوير عن مواقعهم خشية وقوع مزيد من الاعتداءات[42].

بعد هذه الأحداث، والزيادة الملحوظة في القمع الذي تمارسه الدولة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني على وسائل الإعلام المحلية والمجتمع المدني، وبدأ الفراتيت بهدوء بالاحتشاد وتفعيل الشبكات القديمة والتحضير لما يعتبرونه مواجهة لا مفر منها مع جوبا. ولا يزال الجدول الزمني الدقيق للأحداث غير واضح، ولكن في أواخر عام 2014 هرب العديد من أعضاء الفراتيت البارزين من واو تحت وطأة التهديد بالاعتقال على يد قوات الأمن. وكان أشعب خميس، وهو عضو مؤسس لقوات السلام وجنرال بارز حاليا في صفوف المعارضة، من بين من فروا. وتم تأسيس خلايا المعارضة من الفراتيت حول واو وعلى الطرق المؤدية إلى جنوب وغرب مدينة واو وفي المناطق الجنوبية الغربية من واو، وتمت إقامة المقر الأولي لقيادة هذه الخلايا في نوماتيما[43]. وتعززت صفوف هذه الخلايا، التي كانت تحت رعاية أسود الفراتيت، بسرعة من جماعات من قولو وندوغو وباي وكريش وباندا ويولو وفوروغي وشير وبونغو (بوسير) وبالاندا فييري/ بوور من المناطق الواقعة إلى جنوب غرب واو وديم الزبير وراجا (راجع الخريطة 1).

وفي حين كانت المخاوف والأحداث المحلية هي المحفز لتعبئة وتأسيس خلايا معارضة الفراتيت خارج مدينة واو، فإن الحرب الأهلية الدائرة وإدراك أن بعض القضايا كانت مرتبطة بجدول أعمال وطني أوسع نطاقا كان لها تأثير طاغي على هذا الأمر. وقد أدرك الفراتيت أن أي حل للأزمة ينبغي أن يتم على مستوى مركزي وعلى طاولة المفاوضات السياسية.

لذلك، قام نائب رئيس برلمان ولاية واو في وقتها، بيتر تينغو[44]، بالتواصل مع زعيم الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة رياك مشار عبر وسطاء في السودان وتم التوصل إلى اتفاق في عام 2014 انضم بموجبه الفراتيت إلى الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة. واعتبرت الصفقة مفيدة لكل الطرفين. فالحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة ستكون قادرة على توسيع تمثيلها في جميع أنحاء البلاد واستخدام مواقع الحاميات الإضافية وغيرها من الموارد، وجلب مجموعة أخرى تحت مظلتها لدعم ادعائها بأنها حركة شاملة وغير عرقية، وبالتالي زيادة نفوذها في المفاوضات

مع جوبا. ومن جانبهم، رأى الفراتيت منفعتين أساسيتين في الانضمام إلى الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة: الأولى شمولهم في المفاوضات السياسية الوطنية من خلال عملية السلام الخاصة باتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان[45]، وإيجاد نظام فيدرالي للحكومة كهدف نهائي بالنسبة لهم؛ والثانية هي قدرتهم على الوصول إلى الموارد. وقد رأوا في الإدماج الوطني أهمية خاصة بعد المرسوم الرئاسي القاضي بزيادة عدد الولايات في جنوب السودان من 10 إلى 28 (GRSS, 2015; Mayom, 2015)، وبالتالي تغيير التوازن العرقي بشكل كبير في بعض المناطق، بما في ذلك غرب بحر الغزال (راجع الإطار 1، والخرائط 2 و3) [46]. والوصول إلى الموارد – لا سيما الموارد العسكرية – سيكون على قدر كبير من الأهمية أيضا لضمان استمرارية المعارضة وحماية أراضيها.

في الوقت نفسه، بدأت نيران الحرب الأهلية بالانتشار في هشيم المناطق التي لم تمسها من قبل في عام 2015، وانتشر انعدام الأمن في هذه الأراضي بسرعة وبصورة ساهمت في نهاية المطاف في الأزمة التي ضربت واو في عام 2016. وتعتمد سبل العيش في ولاية غرب بحر الغزال السابقة غالبًا على الزراعة المستقرة، ومن الناحية التاريخية، تسببت طرق الهجرة السنوية للماشية من ولاية شمال بحر الغزال السابقة وولاية واراب وولاية البحيرات إلى الأراضي الزراعية حول ولاية واو بحصول توترات بين المزارعين وغالبيتهم من الفراتيت ولوو والرعاة من الدينكا. والتوترات بين المزارعين وحراس الماشية أمر شائع[47]، وقد توسط الشيوخ في العديد من الاتفاقات المصممة لتنظيم هذه الحركات والسيطرة على سبل الوصول إلى أراضي الرعي، لكن هذه الاتفاقات كانت غالبًا من تُنتهك. وفي الواقع، فقد أشعلت هذه التوترات فتيل مواجهات وضعت ولاية واو وولاية غرب بحر الغزال السابقة في بؤرة الحرب الأهلية:

في عام 2015، بدأت الماشية من مناطق واراب والبحيرات بالوصول إلى منطقة بازيا في جنوب مدينة واو، يرافقها حراس الماشية الغالوينغ المسلحون[48]. ولم يلتزم حراس الماشية بالاتفاقات المحلية، وقاموا بحسب المزاعم بتدمير المحاصيل وترهيب السكان المحليين[49]. وتم إرسال خطابات وتصريحات شفوية إلى الحاكم في ولاية واو رزق زكريا، وهو من الفراتيت، ولكن نظرًا إلى أن الماشية تعود إلى كبار عناصر الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان من الدينكا من ولاية واراب (سابقًا)، فقد تم تجاهل الشكاوى[50]. واندلع العنف بين المجتمعات الزراعية وحراس الماشية، مع انضمام الميليشيات الموالية للحكومة إلى حراس الماشية بدعم من الفرقة الخامسة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان[51]. ونتيجة لذلك، فرت الجماعات القاطنة في المناطق المتضررة إلى الغابات، وسعى الكثير منهم إلى الحصول على دعم أسود الفراتيت أو إلى الانضمام إليهم. وفي مايو 2015، أدت هذه التوترات المحلية إلى أول اشتباكات مباشرة تم تسجيلها بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والفراتيت تحت مظلة الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة (Deng, 2015).

وعلى الرغم من توقيع الحكومة والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة على صفقة السلام الواردة في اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان في جوبا

الخريطة 2 ولايات جنوب السودان الـ 28 في عام 2015

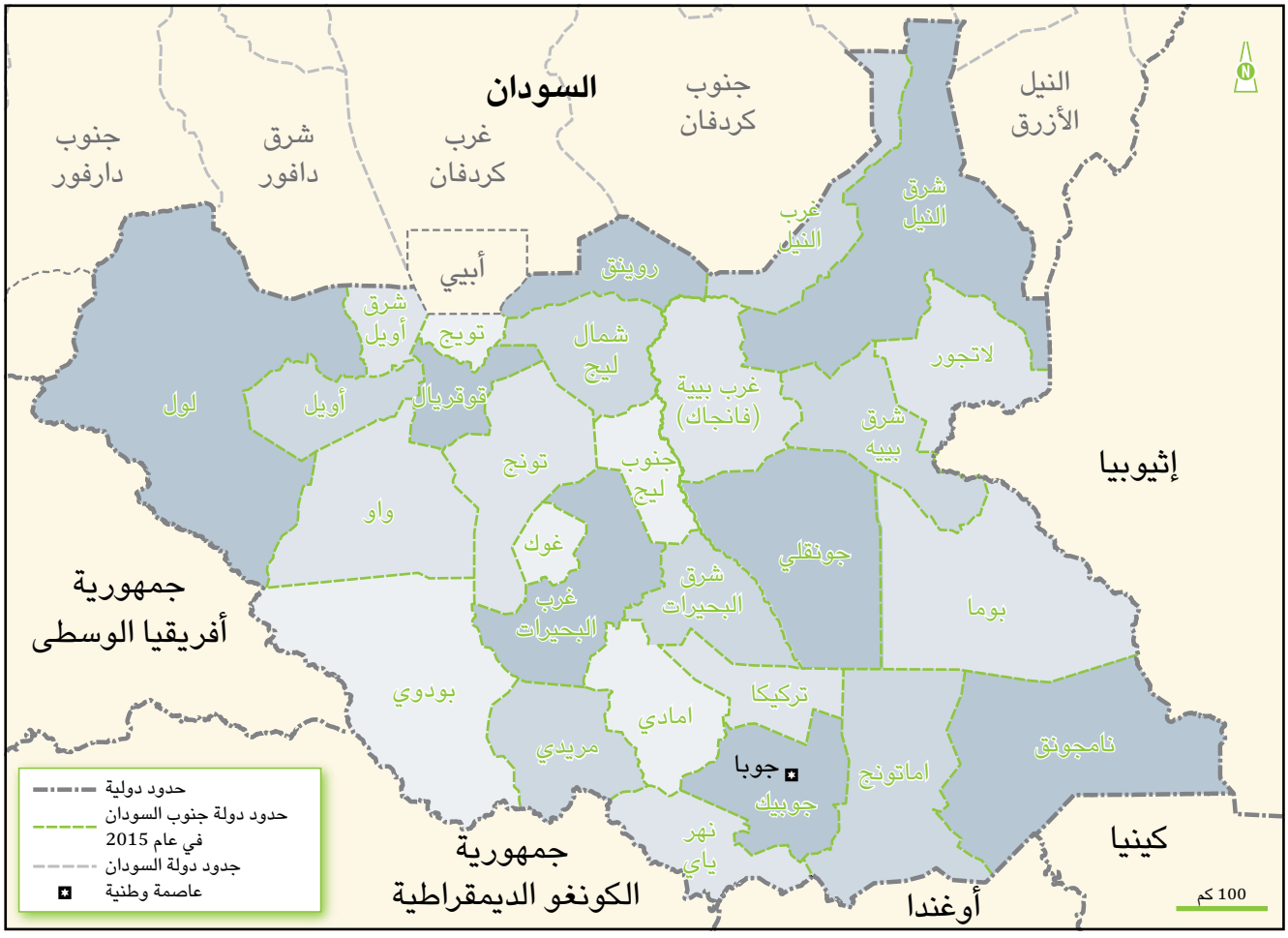

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2015)

في أغسطس 2015 (Al Jazeera, 2015)، فقد استخدمت الحكومة اشتباكات المزارعين والرعاة كذريعة لإطلاق عمليات مكافحة التمرد في المناطق الواقعة إلى جنوب وجنوب غرب واو في ديسمبر 2015. وتزايدت حدة الحملة مع وصول القائد العام الجديد للفرقة الخامسة ثايب غاتلواك تاي تاي[52]، والجنود الجدد الذين ينحدرون بشكل رئيسي من ولايات أويل، وأويل الغربية، وتويك، وغوغريال، وتونج، وشرق البحيرات، وغرب البحيرات، وغوك (التي كانت سابقًا ولاية شمال بحر الغزال، وولاية واراب، وولاية البحيرات). وكان هؤلاء الجنود بشكل رئيس عبارة عن شباب مسلحين يرتدون ملابس رثة[53]. وظهرت تقارير من القرى الواقعة إلى جنوب وجنوب غرب مدينة واو تفيد بوقوع أحداث عنف اتسمت بالتدمير واسع النطاق للممتلكات، ونهب محلات الأغذية، وحرق المحاصيل، وتهجير السكان المحليين، مما أدى إلى هروب عشرات الآلاف من المدنيين إلى المدينة (HRW, 2016). بعد ذلك زاد الجيش الشعبي لتحرير السودان بشكل كبير من تواجده في مناطق الفراتيت في مدينة واو[54] في بداية عام 2016، وبدأ السكان يفيدون بتزايد حالات التحرش والعنف الجنسي[55]. في الوقت نفسه زاد عدد أفراد الفراتيت المحتجزين لدى قوات الأمن (HRW, 2016). واحتج أفراد المجتمع المدني على ذلك، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الاعتقالات المستندة إلى توجيه اتهامات لهم بدعم "المتمردين" (Radio Tamazuj, 2015).

في 18 فبراير 2016، اندلعت الاشتباكات إلى الغرب من مدينة واو، في أعقاب الشائعات التي أفادت بمقتل العديد من الدينكا. قام شباب الدينكا بمهاجمة المدنيين المحليين، وقام الجنود العائدون من عمليات خارج المدينة بدعمهم، وقاموا بإضرام النيران في الكثير من المنازل في منطقة هاي لوكولوكو (راجع الخريطة 4). وقام الجنود بإطلاق النار بشكل عشوائي على المدنيين، مما أسفر عن مقتل اثنين من الرجال أمام مركز للشرطة[56]. وتم الإبلاغ عن المزيد من عمليات القتل والإعدام مع تدهور الوضع الأمني، مما اضطر المدنيين إلى التخلي عن منازلهم والتماس اللجوء في أجزاء أخرى من المدينة (HRW, 2016). وفي أعقاب غارة للجيش الشعبي لتحرير السودان على المستشفى والتي أدت إلى "الاختفاء" المزعوم للجرحى (بحجة أن أي شخص مصاب سيكون على الأرجح من المتمردين)[57]، قام المرضى والموظفون على حد سواء بالهروب من المستشفى. وبحلول منتصف مارس، وصل عدد المدنيين الذين تم تهجيرهم من داخل وخارج المدينة في واو إلى 60,000 شخص (OCHA, 2016).

الإطار 1 التحول السكاني في ولاية غرب بحر الغزال

أدى المرسوم الوطني الصادر عام 2015 والذي زاد عدد الولايات من 10 إلى 28 (GRSS, 2015؛ راجع الخريطة 2) ثم إلى 32 ولاية، إلى تحول جوهري في ميزان القوى العرقية في جنوب السودان. وكان هذا المرسوم نقطة خلاف رئيسة خلال مفاوضات السلام، وكان هو الملام على تأجيج جزء كبير من الصراع (HRW, 2017). وتشير تحليلات آثار المرسوم إلى أن الهيكل الوطني الجديد أعاد تنظيم البلاد بشكل فعلي على أسس عرقية، دعاها أحد أعضاء المجتمع المدني بأنها "شكل من أشكال الغش والتزييف الذي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم مشكلة جنوب السودان المتمثلة في أن النزعة القبلية تأتي قبل الانتماء الوطني" (Su, 2016).

وعلى نحو شبيه بأجزاء أخرى من البلاد، فإن استحداث الولايات الثمان والعشرين أضرت بولاية غرب بحر الغزال السابقة بشكل كبير، ولا سيما ولاية لول التي استحدثت مؤخرا (راجع الخريطة 3). وبموجب التقسيم الجديد، تم تقسيم ولاية غرب بحر الغزال إلى قسمين وهما ولاية واو وولاية لول. وحافظت واو على وضعها كعاصمة ولاية واو، والتي تألفت من ما كان سابقًا مقاطعات واو ونهر جور وبغاري (سابقًا مقاطعة واو)، في حين تم ضم مقاطعة راجا إلى مقاطعات أويل الشمالية وأويل الغربية التي يهيمن عليها الدينكا من أجل تشكيل ولاية لول الجديدة. مع شمول مقاطعتي أويل المكتظتين بالسكان، فإن الحدود الجديدة لولاية لول أمالت كفة التوازن السكاني لصالح الدينكا (الخريطة 3، التظليل الأخضر)، مما جعل من قبائل الفراتيت الأصليين (التظليل الأزرق الرمادي) أقلية فيما يعدونه أرض أجدادهم[60].

وهذه ليست المرة الأولى التي تتم فيها معاقبة مقاطعة راجا سياسيًا. ففي عام 1973، خسرت راجا مقر الحكم فيها وتم نقله إلى أويل وخسرت دوائرها الانتخابية البرلمانية لصالح سياسي الدينكا (Thomas, 2010, p. 105). ويُنظر محليًا إلى هذا التغيير الأخير على أنه جزء آخر من سلسلة محاولات تغيير الهيكل والتركيبة العرقية لهذا الجزء من ولاية غرب بحر الغزال السابقة.

ورفضت المجتمعات المحلية على نطاق واسع إنشاء ولاية لول. واجتمع زعماء الفراتيت في راجا بعد وقت قصير من صدور المرسوم وأصدروا بيانًا يعترضون فيه على ما كانوا يعتبرونه "إلحاقًا" لمقاطعتي أويل الشمالية وأويل الغربية إلى راجا، مشيرين إلى الاختلافات الثقافية (Marcello, n.d.; Sudan Tribune, 2015). كما عارض زعماء الدينكا من أويل الشمالية وأويل الغربية هذه الخطوة (Agoth, 2016).

الخريطة 3 التوازن السكاني في ولاية لول، 2018

المصدر: بوماريكو (2018)

بحلول نهاية مايو 2016، أكد الحاكم الياس وايا نيبوك[58] أن جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان قد قتلوا ما لا يقل عن مئة مدني، وأنه قد أبلغ الحكومة عن هذه الحالات (Wani, 2016; HRW, 2016). ونفت قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان ارتكاب أي من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان لأي تجاوزات (Wani, 2016). وفي الوقت نفسه، لم يتم تنفيذ وقف إطلاق النار الموقع في أغسطس 2015 بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المحلية التابعة للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة. وفي محاولة لمنع إنشاء مواقع حاميات لقوات الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة في ولاية غرب بحر الغزال السابقة، قامت الحكومة في حينها بنفي وجود أي قوات للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة في المنطقة أساسًا، مما زاد الطين بلة (Ali, 2016). في الوقت نفسه، استمرت التوترات في مدينة واو ورافقها تسجيل العديد من حوادث العنف اليومية[59]. ومع عدم قدرة أو رغبة قوات الأمن في وقف العنف الذي كان يستهدف المدنيين في مناطق الفراتيت من المدينة، بدأ الفراتيت بأخذ مسألة أمنهم على عاتقهم؛ وذلك عن طريق مهاجمة مع يعتقدون أنهم الجناة كنوع من الدفاع عن النفس. وزاد هذا الأمر من حدة دوامة القتل الانتقامي، مع تفاقم الوضع الأمني المتدهور في مدينة واو والمناطق المحيطة بها.

وتصاعدت هذه التوترات لتصل في نهاية المطاف إلى العنف المذكور في بداية هذه الورقة في 24 يونيو 2016. ويسود اعتقاد على نطاق واسع بأن جنود الفرقة الخامسة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان ساندوا الهجوم على الفراتيت في مدينة واو بأمر من القائد العام للفرقة في حينها ثايب غاتلواك تاي تاي، ودعم من مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى في جوبا (Golla, 2016) [61]. وفسر الفراتيت والمجتمع الدولي الهجوم على أنه عقاب جماعي وانتقام من هجوم على الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة على راجا قبل تسعة أيام (Sudan Tribune, 2016a; ، راجع أيضا الإطار 2)، وأنه كان ناجمًا عن إحباط الحكومة نتيجة فشل جهودها في طرد المعارضة خارج واو[62].

الإطار 2 ديناميات الصراع في راجا

على الرغم من الأضرار الشديدة التي لحقت بها نتيجة هيكل الولايات 28/32 (كما هو وارد بالتفصيل في الإطار 1، راجع أيضاً الخريطة 3)، يتم دائمًا تجاهل قضايا منطقة راجا الأوسع نطاقًا بسبب قلة وجود الجهات المؤثرة الإنسانية، وندرة المعلومات حول راجا، والوصول المحدود إلى المناطق التي تقع خارج مدينة راجا[68]. غير أن الصراع في راجا يلعب دورًا خاصًا في تاريخ ولاية غرب بحر الغزال السابقة وفي الصراع الدائر حاليًا فيها. فعلى سبيل المثال، كان الهجوم على راجا في 16 يونيو 2016 (Sudan Tribune, 2016a) هو السبب في إشعال فتيل العنف في واو الذي اندلع في 24 يونيو، وكانت المنطقة المحيطة براجا أيضاً قاعدة خلفية استراتيجية لمعارضة الفراتيت. وتمتاز هذه المنطقة باتساعها وقلة السكان وسوء البنية التحتية للطرقات فيها، مما يجعل تضاريسها ملائمة للنشاطات السرية. وسرت منذ فترة طويلة شائعات تفيد بوجود معسكرات تدريب مختلفة تابعة للجماعات السودانية المعارضة مثل ميليشيات دارفور، وحركة العدل والمساواة، والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة في المنطقة، وأنه يتم نقل الإمدادات إلى مناطق نائية من راجا بعيدة تمامًا عن نطاق نفوذ السلطات.

تشكل راجا أيضاً مصدر إحباط إضافي لمعارضة الفراتيت. فالحاكم الحالي لولاية لول هو رزق زكريا، الحاكم السابق لولاية غرب بحر الغزال قبل أن تم تقسيمها إلى ولايتين، ورزق هو الملام المباشر من وجهة نظر الفراتيت عن أزمة عام 2012 وما تلاها من أحداث[69]. (راجع "عودة التوترات العرقية والعنف: النقل المقترح لمقر المقاطعة في عام 2012"، أعلاه). وعلى الرغم من أنه من الفراتيت، فإنه لا يحظى بأي شعبية في دائرته الانتخابية، حيث يراه أعضاؤها خائنًا ويتهمونه بأنه باع نفسه للدينكا مقابل بقائه في السلطة. وتزايد انعدام ثقة الفراتيت برزق بسبب تعيينه لعناصر حركة العدل والمساواة بشكل مباشر كميليشيات شخصية وحرس شخصي في شن هجمات على الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة في راجا حتى عام 2018. وبالنسبة للفراتيت - ونظرًا إلى الأواصر الوثيقة التي تربط الجماعة مع دارفور والسودان بشكل عام- فمن غير المقبول بالنسبة لهم قيام حركة العدل والمساواة بالقتال ضدهم بناءً على أوامر حكومة جنوب السودان، والتي قاتلت ضد حركة العدل والمساواة أثناء الحرب الأهلية كما فعلت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. ونتيجة لأفعال زكريا، فإن الفراتيت في راجا يقاتلون حاليًا ليس فقط ضد حكومة جوبا، ولكن أيضاً ضد حركة العدل والمساواة. وبلغت الكراهية تجاه زكريا درجة يقول فيها الناس أنه من المرجح أن تتعرض مدينة راجا للهجوم عندما يكون الحاكم في المدينة؛ والعداء الشخصي العميق الذي تشعر به معارضة الفراتيت تجاه زكريا تجعل منه هدفًا قيّمًا[71].

تعد منطقة راجا على قدر من الأهمية أيضاً للحركة/ الحيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة لسببين آخرين. أولًا، تعد المنطقة موطنًا لكثير من طرق وأسواق التهريب غير المشروع. فتجارة الماس والذهب والأسلحة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والسودان كلها تتركز حول الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والسودان[72]، علاوة على جيب كافيا كينجي القريب من راجا والذي يعد مركزًا هامًا ولكن متنازعًا لهذه التجارة[73]. ومن خلال هذه الطرق والأسواق يتم الحصول على العديد من أسلحة وذخيرة الفراتيت[74].

السبب الثاني هو الرابط الذي لديه تطور بين معارضة الزاندي في شرق الاستوائية تحت مظلة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة ومقرها خارج منطقة يامبيو (ولاية غرب الاستوائية سابقًا والتي أصبحت الآن ولاية بودوي) ومعارضة الفراتيت في منطقة راجا[75]. فبعد الأحداث التي وقعت في نهاية عام 2016، شق كبار القادة والجنود من الزاندي طريقهم إلى منطقة راجا، حيث ظلوا متمركزين هناك حتى جاءتهم أوامر بالعودة إلى مواقعهم الأصلية في بداية 2018. وعلى الرغم من ظروف بقائهم في منطقة راجا لا تزال محط خلاف[76]، فمن الواضح أن معارضة الفراتيت استضافت الزاندي وسهلت حصولهم على إمدادات جديدة من الذخيرة والأسلحة طوال فترة إقامتهم في المنطقة[77]. ويشكل التعاون بين الزاندي والفراتيت لبنة قوية في معارضة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة لجوبا التي تمتد على كامل الجزء الغربي من جنوب السودان. وتظهر هذه المعارضة قوة كبيرة، وتوفر مزيدًا من النفوذ في المفاوضات.

الحالة الراهنة للعلاقات وآفاق السلام

استيلاء تدريجي: التغييرات على التركيبة العرقية في واو

منذ يونيو 2016، بقي الوضع في واو ومحيطها عرضة للتغيير إلى حد كبير، على الرغم من أن الأحداث التي وقعت منذ نوفمبر 2018 يمكن أن تعطي بصيص أمل في تفاؤل حذر في أعقاب الاجتماعات التي تمت بين المعارضة والحكومة في مدينة واو تحت مظلة إعادة إحياء اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان (Mednick, 2018a). لا تزال الحكومة تسيطر

على مدينتي واو وراجا كما استعادت الأراضي التي كانت سابقًا خاضعة لسيطرة المعارضة في بغاري خلال هجماتها الأخيرة والمستمرة[63]. واتسمت هذه الهجمات بانتهاك عدة اتفاقيات لوقف إطلاق النار تم توقيعها على مر السنين، بما في ذلك اتفاق "دائم" تم توقيعه في 27 يونيو 2018 وتم انتهاكه خلال ساعات (Al Jazeera, 2018)[64].

الجنرال ماتور تشوت دول، الذي كان رئيس الخدمات اللوجستية العسكرية وشقيق حاكم ولاية البحيرات الغربية (Africans Press, 2017). نتيجة لذلك، قامت قوات الأمن الحكومية في واو بعمليات قتل انتقامية وعقوبات جماعية، أسفرت عن مقتل المدنيين، وحرق المنازل والأحياء التي يعدونها تابعة للفراتيت، واعتقال الشباب (CTSAMM, 2017, p. 5, sec. 3)، واعتقال بعض عمال الإغاثة الإنسانية[65]. وبحلول سبتمبر 2018، توغل الجيش الشعبي لتحرير السودان[66] عميقًا في المناطق المحيطة بمبورو، كما تعمقوا في بغاري، مما أدى في كثير من الأحيان إلى تهجير المدنيين بصورة عنيفة، وتدمير البنية التحتية المدنية مثل الأسواق، واحتلال البنية التحتية الإنسانية مثل العيادات[67].

وتم طرد قوات الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة من مناطق واسعة من بغاري منذ أكتوبر 2018، ولكنها لا تزال تسيطر على المناطق الواقعة إلى جنوب وأقصى جنوب غرب مدينة واو، علاوة على معظم المنطقة المحيطة براجا.

أدى العنف المستمر إلى استمرار النزوح من مناطق الفراتيت ولوو في مدينة واو وتهجير السكان منها (راجع الخريطة 4). ولا يزال الكثير من الفراتيت في موقع حماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والمراكز الجماعية المحلية وخارج المدينة[78]. وتدعي بعض المصادر، وهم بشكل رئيس المسؤولون الحكوميون وقيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ممن لهم مصلحة كبيرة في تصوير الحياة الطبيعية من أجل إغلاق مواقع حماية المدنيين والمراكز الجماعية، أن الأمور تتحسن وأن أولئك الذين فروا من منازلهم يعودون إلى المدينة. لكن الحقيقة الصارمة هي أن من يدخلون المدينة هم في الأساس النساء اللواتي يعتمدن على الأسواق المحلية والأطفال الذين يرتادون المدرسة. ولا يزال الكثير من الرجال، وخاصة الشباب، يشعرون بأنه من غير الآمن أبدًا مغادرة موقع حماية المدنيين بسبب خوفهم من الاستهداف[79]. في المساء، تعود أفواج من الناس من المدينة إلى موقع حماية المدنيين والمراكز الجماعية؛ لأنهم لا يزالون يشعرون بخوف شديد من النوم في المنزل. وبعد مرور سنتين على هجمات يونيو 2016، فإن هناك أملًا ضئيلًا في أن يتحسن الوضع في المستقبل القريب، مع الأخذ بعين الاعتبار الهجمات الأخيرة خارج مدينة واو، على الرغم من أن الاجتماعات الأخيرة بين الطرفين قد أوجدت تفاؤلًا حذرًا لدى البعض. وغادر الأشخاص الذين يملكون الموارد واو وانتقلوا إلى السودان ومواقع أخرى[80]، في حين أن الناس الذين يلجؤون إلى المناطق الريفية ليس لديهم أي اهتمام يُذكر في العودة إلى المدينة بسبب المخاطر الأمنية. ونتيجة لذلك، فقد يكون هناك تواجد أكبر للدينكا في واو من تواجد الفراتيت[81]. وقد أصبح من الواضح أيضاً أن السكان الذين يتدفقون على بعض الأحياء القليلة ليسوا من السكان الأصليين ولا من جماعة الفراتيت. فقد قامت جماعات الدينكا، وعائلات عناصر القوى الأمني وبمقدار أقل أفراد القبائل الأخرى الذين تم جلبهم لتعزيز الخدمات الأمنية في واو باحتلال العديد من المنازل، وبدؤوا بشراء المساحات التجارية أيضاً[82]. وقد لاحظت مصادر أن أفرادًا أثرياء من جماعة الدينكا يشترون مؤسسات أعمال والكثير من الأراضي في مواقع متميزة مثل سوق واو ومنطقة أويل جديد وحول مطار واو[83]، مما يعني توليهم زمام أمور العديد من المصالح المالية في المدينة. في الوقت نفسه، لا تزال القوى الأمنية في واو تحت سيطرة قائد فرقة من الدينكا ينحدر من ولاية واراب السابقة[84]. ويبدو أن الخوف من استيلاء الدينكا على واو يجري بصمت مع استمرار عمليات القمع له ما يبرره. في عام 2017، عقد المدير العام للأمن الداخلي في الحكومة الوطنية، أكول كور كوش[85]، اجتماعًا صاخبًا مع أحد كبار

الخريطة 4 المناطق السكنية في بلدة واو قبل النزوح إلى مواقع حماية المدنيين منذ عام 2016

> ربما بشكل مثير للقلق أكثر من غيره، فإن الفراتيت يواجهون أيضاً تحديات في هياكلهم العسكرية"

مسؤولي حقوق الإنسان في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالإجراءات الصارمة وعمليات الاعتقال بحق الفراتيت في واو في عام 2017، بما في ذلك اعتقال موظفي الإغاثة الإنسانية. وخلال الاجتماع، يقال بأن كور قال صارخًا: "واو مُلكُ للدينكا"، وهي وجهة نظر يرى العديد من الفراتيت والمراقبين الوطنيين والدوليين الآخرين أنها قناعة شائعة لدى النخبة من الدينكا[86].

الانشقاقات في المعارضة: الصراع الداخلي على القيادة

مع استمرار الصراع على المستوى الوطني، فإن العلاقات بين معارضة الفراتيت والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، وحتى بين الفراتيت أنفسهم، أكثر تصدعًا ممن يظهر على العلن.

فمن الناحية الإيجابية، فإن الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة تعد بمنح الفراتيت مدخلًا إلى المسرح والتمثيل السياسي على أعلى مستويات الحكامة الموجودة حتى الآن. وكان بيتر تنقو، وهو من تولى إبرام الصفقة للفراتيت من أجل الانضمام إلى الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، أول حاكم من الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة لولاية غرب بحر الغزال السابقة، وكان جزءًا من الفريق الذي عاد إلى جوبا مع رياك مشار في أوائل عام 2016 كجزء من الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية. وبعد اندلاع القتال في جوبا في يوليو 2016، شق تنقو طريقه عائدًا إلى الخرطوم، وتمت ترقيته لاحقًا ليشغل منصب الأمين العام للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، وهو أحد أعلى المناصب السياسية الداخلية في التنظيم. كما تعهد مشار بحصول الفراتيت على تمثيل مباشر على طاولة المفاوضات. وكان بيتر مارسيلو[87] أعلى ممثل للفراتيت في مفاوضات السلام التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد). وهذا النوع من المشاركة يصب في مصلحة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، فالفراتيت يشغلون واحدًا من أواخر لبنات المعارضة الهامة المتبقية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في جنوب السودان،[88] ويفيد وجود ممثل للفراتيت على أعلى المستويات في خلق انطباع عن حركة جنوبية واسعة متعددة العرقيات[89].

لكن وفي حين تم الوفاء بالالتزامات السياسية للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، فإن الحال لم تكن كذلك مع الالتزامات العسكرية. وكان الإحباط الرئيسي الذي أعرب عنه أعضاء معارضة الفراتيت مرتبطًا بالوعد بإمدادات الأسلحة والذخيرة من الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة. فبعد مرور حوالي أربع سنوات على انضمام الفراتيت، فشل التنظيم في توفير الإمدادات الكافية، والأسباب وراء ذلك غير واضحة[90]. مما لا شك فيه أن تنظيم خطوط الإمداد إلى المناطق الهامة ثبت أنه معقد بالنسبة لقيادة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، لكن المزاعم تفيد بأن الموارد المخصصة للفراتيت غالبًا ما يتم بيعها أو مقايضتها من قبل كبار المسؤولين العسكريين النوير في الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة قبل وصولها إلى وجهتها[91]. لذلك قامت معارضة الفراتيت بتنظيم خطوط إمداداتها الخاصة والحصول الإمدادات العسكرية من مصادر أخرى غير قيادة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة. وقد نجحت في ذلك بسبب شبكاتها المكثفة القائمة من قبل في السودان، وبسبب قدرتها على استغلال شبكات التهريب التي تربط بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ودارفور والأسواق الإقليمية السرية ذات العلاقة (راجع الإطار 2). وبعد قول ما سبق، فقد أشار الفريق الركن خميس بوضوح خلال الاجتماعات الأخيرة مع الحكومة بأنه يتلقى أوامر مباشرة من مشار وأن ولاءهم حتى هذه المرحلة يظل مع الفصيل المعارض في الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة[92].

وبصورة ربما تثير القلق أكثر من إحباطهم من قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، يواجه الفراتيت أيضاً تحديات في هياكلهم العسكرية. فمن جانب، فإن الانسجام في صفوف أسود الفراتيت صلب وقوي نسبيًا. فعلى عكس ولايات الاستوائية، مثلًا، حيث تضم القيادة العليا للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة قادة من النوير ومن الاستوائية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث التوترات، فقد حافظ الفراتيت على الاستقلالية التامة لقيادتهم ودون أي تعيينات خارجية. وغالبًا من تصدر الأوامر العسكرية من هيكل قيادة يشار إليه "بغرفة الراديو،" والتي من المعتقد أنها موجودة خارج جنوب السودان[93].

من ناحية أخرى، فقد أثّرت تصرفات بعض الأفراد سلبًا على الحركة. فعلى سبيل المثال، تولى الفريق الركن أشعب خميس، أحد مؤسسي قوات السلام في ثمانينات القرن الماضي، القيادة المبدئية لأسود الفراتيت عند تشكيلها عام 2014 بعد انضمام الفراتيت إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة. كان هدفه واضحًا دائمًا وهو حماية مجتمعات الفراتيت من عنف وتجاوزات القبائل الأخرى، والدينكا على وجه الخصوص. وبالنسبة له، فإن الصراع الحالي امتداد مباشر لصراع ثمانينيات القرن الماضي واستجابة لأحداث عام 2012 (راجع أيضا "عودة التوترات العرقية والعنف: النقل المقترح لمقر المقاطعة في عام 2012" أعلاه)[94].

تتمتع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة في ولاية غرب بحر الغزال السابقة بتنظيم قطاعي (القطاع 7) وضمن فرقتين؛ (6أ) لواو، و(6ب) لراجا، ويترأس كل منهما قائد فرقة[95]. وفي أعقاب الاشتباكات التي اندلعت في بغاري في أبريل 2017 والتي أدت إلى فقدان أسود الفراتيت لقاعدة عملياتهم المتقدمة في برينجي، قامت قيادة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة بإعادة تنظيم قواتها في ولاية بحر الغزال السابقة، وترقية خميس من رتبة قائد الفرقة (6 أ) التي تغطي واو إلى رئيس العمليات الإدارية والتمويل للقطاع 7، وبعد ذلك إلى القائد العام للقطاع 7 [96]. وتتطلب هذه الترقية من خميس التخلي عن منصبه كقائد فرقة في بغاري إلى اللواء عبد الله أوجانق. وقد رفض خميس مغادرة المنطقة والتخلي عن منصب قائد الفرقة. فبالنسبة له، فإن تخليه عن دوره كقائد يعني التخلي عن قيادته لشعبه وأهله وواجبه تجاههم. وحتى ترقيته لينضم على الأرجح إلى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار أو مجلس الدفاع المشترك للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة بموجب إعادة إحياء اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان في نوفمبر 2018، ونقله إلى الخرطوم، كان خميس القائد المباشر لمنطقة بغاري الكبرى[97]. ونتيجة لذلك، وفي حين كانت القيادة الرسمية للمنطقة بيد أوجانق، فإن

قيادة واو كانت مقسمة على أرض الواقع. حيث سيطر خميس على جنوب غرب واو -منطقة بغاري الكبرى- في حين سيطر أوجانق على منطقة بازيا التي تقع مباشرة إلى الجنوب من واو، إضافة إلى المنطقة المحيطة بمبورو، مما أدى إلى توترات ضمن هيكل قيادة الفراتيت[98].

وازداد سوء هذا التقسيم الغريب للقيادة نتيجة مشاكل أخرى أيضاً. فعلى الرغم من أن خميس وأوجانق من الفراتيت وكلاهما ينحدران من قبيلة بلاندا، فإنهما ينحدران من عشيرتين مختلفتين[99]. وقبيلة البلاندا من بغاري، التي ينحدر منها خميس، يعتقدون أنهم تحملوا القسط الأكبر من المعاناة، وأنهم أكثر من ساهم في صراع الفراتيت[100]. وخميس نفسه كان جزءًا من قوات السلام ومعارضة الفراتيت الأصلية في ثمانينات القرن الماضي. وبالتالي فإن التغيير في القيادة الميدانية الذي نجم عنه تعيين أوجانق، وهو شخص يعد أقل خبرة ومكانة، كان أمرًا غير مقبول. ورغم عدم وجود مواجهة مباشرة بين القائدين وقواتهم، فإن الوضع أدى إلى توترات حادة.

والعلاقة السيئة بين الضابطين وقيادتهم ليست بالأمر الجديد، حيث ظهرت التوترات بين الإثنين في يناير 2017 في أعقاب مقتل ضابط تنسيق في آلية مراقبة وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية[101] في مدينة واو في يناير 2017 (Eye Radio, 2017). ويسود اعتقاد بأن أسود الفراتيت هم من قتلوه نتيجة اشتباههم بأنه يعمل مع بديل مشار كنائب رئيس أول، تابان دينغ غاي[102]، الذي كان يسعى إلى تجنيد المعارضة خارج مدينة واو من خلال إرسال عملاء يحملون المال لتحفيز المعارضة على الانشقاق (Joakino, 2017) [103]. ولا يزال من غير الجلي ما إذا كانت عملية القتل قد تمت نتيجة أوامر ومن أصدر هذه الأوامر، ولكنها أدت إلى مواجهات بين القائدين الرئيسيين وزادت من عدم الثقة. ونتيجة لذلك، قام خميس في يوليو 2017 باعتقال عدد من ضباط أوجانق بتهمة الخيانة أثناء عبورهم من بغاري إلى بازيا. وتم إعدامهم جميعًا بعد خضوعهم لمحاكمة عسكرية. ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من محاولات التوسط للمصالحة، إلا أن القائدين ظلا متباعدان، وكل جانب يلقي باللائمة على الآخر. وأثّر هذا الأمر أيضاً على تقديم الخدمات إلى السكان المحليين.

فعلى سبيل المثال، رفض الضباط العسكريون في مبورو وبيزاليا تحت قيادة أوجانق السماح تحويل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية إلى مركز طبي في نغيسا في يونيو 2018، والتي تقع تحت سيطرة خميس، بحجة المشاكل بين القائدين[104]. لكن في مواجهة هجوم الحكومة اللاحق، تصالح طرفا معارضة الفراتيت في واو لأسباب ميدانية وعملية. وفي12 نوفمبر 2018، بانتظار مغادرة خميس لمنطقة بغاري، تم تعيين قائد فرقة جديد للفرقة (6 أ) وهو اللواء دانيل جوزيف دونغو. وكان قائد الفرقة الجديد قائد كتيبة سابق في منطقة بغاري، وعلى الأرجح أحد تلاميذ خميس وجنوده الموثوقين[105]. ولا يزال من غير الواضح ما هو دور أوجانق في هذا الأمر، وما إذا كان هذا الأمر سيطيل من أمد التوترات في معسكر الفراتيت.

آفاق التوسط للسلام في واو

حتى الآن، ركزت جهود إيجاد حل للنزاع في جنوب السودان بشكل رئيس على إيجاد حل وطني من خلال عملية السلام التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) .ولكن وبعد مرور 4 سنوات على اندلاع الحرب الأهلية الحالية، لا تزال غالبية الدولة تعيش حالة من انعدام الأمن ومواجهات دائمة بين قوات الحكومة وقوات المعارضة بالرغم من توقيع العديد من معاهدات السلام ووقف إطلاق النار. ولا تزال الحلول المستدامة غائبة عن المشهد نتيجة عدم استعداد أي من الأطراف لتطبيق أساسيات أي اتفاقيات تم التوصل إليها.

وتظل آفاق العثور على حل لمظالم الفراتيت كجزء من إعادة إحياء اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان الموقعة في 12 سبتمبر 2018 بين الحكومة وأطراف المعارضة ضئيلة. وأعرب البيان الرسمي لفصائل المعارضة بموجب التحالف المعارض في جنوب السودان- وخصوصًا جبهة الخلاص الوطني بقيادة توماس سيريلو، والحركة الوطنية الديمقراطية بقيادة لام أكول، وجزء من فصيل المحتجزين السابقين بقيادة باغان أمום- عن رفضه لهذه الاتفاقية[106]. وحسب أقوال الأطراف المنشقة، فإن المعاهدة "ظلت عبارة عن اتفاق لمشاركة السلطة بين النخبة ومن أجلهم" (SSOA, 2018; Radio Tamazuj, 2018) وبالتالي فإنها لا تقدم إلا بصيصًا من الأمل بإقامة سلام دائم.

يحمل بيان التحالف المعارض في جنوب السودان في طياته وجهة نظر صحيحة نوعا ما. إذ تركز صفقة إعادة إحياء اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام 2018 بشكل أساسي على ترتيبات غير واقعية لتقاسم السلطة وآلية حكم غير عملية يقودها الرئيس (سلفا كير)، والنائب الأول للرئيس (رياك مشار)، وأربعة نواب رئيس إضافيين (IGAD, 2018, p. 7, sec. 1.5). والجوانب العملية لهذا النموذج جنبا إلى جنب مع شخصيات الأفراد الست[107] تجعل احتمال نجاح الحكم أمرًا مشكوك فيه إلى أبعد الحدود. وتشير الترتيبات الأمنية والأحكام الأخرى أيضاً إلى نماذج اتفاقية السلام في اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام 2015،[108] التي فشلت في نهاية المطاف وعرضت أمن السكان المدنيين في جنوب السودان لمخاطر شديدة. بالتالي تحيط الكثير من الشكوك بصفقة إعادة إحياء اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان الجديدة، وهي شكوك يبررها من حينه فشل الأطراف في الالتزام بآخر اتفاق لوقف إطلاق النار (Mednick, 2018b; Fick and Dimo, 2018).

هناك مسألتان رئيستان أخريتان -وهما إنشاء 28/32 ولاية، وتمثيل المعارضة في الحكومة المحلية (وبالتالي وضع السياسات)- من المرجح أن تظلا دون حل. وفقًا لإعادة إحياء اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، فإن مسألة 28/32 ولاية من المفترض أن يتم التعامل معها من خلال تأسيس لجنة الحدود المستقلة (IGAD, 2018, pp. 21–24, sec. 1.15). وستقرر اللجنة المكونة من 15 عضوًا بشأن عدد الولايات وحدود كل منها. وفي حال فشلها في الوصول إلى الاتفاق، سيتم طرح هذه المسألة للاستفتاء (p. 23, sec. 1.15.14). لكن وبالنظر إلى الجمود طويل الأمد خلال مفاوضات السلام حول قضية عدد الولايات، فإن احتمال نجاح اللجنة في الوصول إلى قرار بالتراضي يعد ضئيلًا. وفى غضون ذلك، فإن معظم السيطرة على المناطق في يد حكومة جوبا، مع بقاء المناطق الأكثر تتأثر بقرار الحدود- كما ولاية غرب بحر الغزال السابقة- مناطق متنازع عليها، ولا يمكن الوصول إليها إلى حد كبير، ومتقلبة. ومن غير الواضح إلى أي مدى سيكون الاستفتاء ممثلًا للمشاركين في ظل هذه الظروف.

وبالنسبة لقضية التمثيل، لا تتضمن إعادة إحياء اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان أي محاولة لتغيير سيطرة حكومة جوبا على أراضي جنوب السودان القائمة منذ اندلاع الحرب الأهلية. ووفقًا للاتفاقية، فإن كافة أنواع سيطرة حكومات الولايات والحكومات المحلية ستتقرر بنسبة محددة بحيث تظل الحكومة الحالية مسيطرة على أغلبية المناصب الحكومية المحلية (55%)، وسوف تكون قادرة على تعيين أشخاص لشغل هذه المناصب وفقًا لما تراه مناسبًا (IGAD, 2018, pp. 24–25, sec. 1.16). وستحصل الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة على 27% من المناصب، وسيحصل

> "لا تزال آفاق إيجاد حل لمظالم الفراتيت ضئيلة"

التحالف المعارض في جنوب السودان على 10%، في حين ستحصل الأحزاب السياسية الأخرى على 8%. وهذه النسبة المحددة لا تبشر بخير بالنسبة لمجموعات مثل الفراتيت، بالنظر إلى استيلاء الحكومة على الكثير من أراضيهم ومعظم مواقفها السياسية، بما في ذلك حكام الولايات وقادة قوات الأمن في ولايات واو ولول. والبند الذي يفيد بأنه:

عند تقاسم المناصب في حكومات الولايات والحكومات المحلية، يتعين على الأطراف أن تأخذ بالاعتبار الأهمية النسبية لكل طرف في الولاية أو المقاطعة المعنية (IGAD, 2018, p. 25, sec. 1.16.4)

هو أيضاً مصدر قلق. فهو يحفز على الاستيلاء على المناطق المتنازع عليها قبل بداية فترة انتقالية.

بالإضافة إلى ما سبق، فمن الواضح أن إعادة إحياء اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان تنطوي على إجراء مقايضة بين الجهات المؤثرة لتحقيق النجاح. فالنوير وسكان الاستوائية هم أصحاب التمثيل والنفوذ الأكبر بالنظر إلى المناطق التي يمثلونها. لذلك لا بد أن تؤخذ مطالبهم بعين الاعتبار، ولكن لا بد من التضحية بقضايا ومطالب أخرى للقيام بذلك الأمر. أما الفراتيت فهم أقلية، وبالتالي يمكن التضحية بمطالبهم وقضية واو كمقايضة صغيرة (نسبيًا) ولكنها تعني الكثير بالنسبة للدينكا، وربما تكون كافية لتأمين اتفاق على مصالح أخرى[109]. ويعد استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار خارج مدينة واو (Fick and Dimo, 2018)، واستمرار عدم المساءلة عن هذه الانتهاكات، هي إشارة عن مدى رغبة الدينكا في السيطرة على المناطق التي سيطر عليها الفراتيت في السابق.

على الرغم مما ورد أعلاه والبطء الملحوظ في عملية تنفيذ إعادة إحياء اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، فإن أول محاولة للمصالحة بين المعارضة والحكومة في واو قيد التنفيذ. ففي 22 نوفمبر 2018، توسطت آلية مراقبة وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية لعقد لقاء بين خميس وممثليه، واللواء كير كيير كير، وحاكم واو، أنجيلو تابان. وعلى الرغم من أن الاجتماع كان مليئًا بالكلمات الصحيحة والالتزامات بالسلام ووقف إطلاق النار، فقد كان من الواضح أيضاً عمق عدم الثقة القائمة بين الجانبين. وتفيد المزاعم بأن الحوار كان مليئًا بالاتهامات بشأن المسؤولية عن مواصلة القتال، وبعد الاجتماع أشار خميس إلى أنه لا يزال حذرًا من صدق الحكومة، حيث قال: "إنها تحاول استخدام القوة لكسب السيطرة استعدادًا للانتخابات" (Mednick, 2018a). ومنذ ذلك الحين، تم عقد المزيد من الاجتماعات بين ممثلي المعارضة والمسؤولين الحكوميين في مدينة واو. والأنظار موجهة إلى رؤية ما إذا كان الانفراج الهش قادرًا على الصمود.

بالتوازي مع التقدم البطيء المحرز على المستوى الوطني، تم تنفيذ مبادرات بناء السلام المحلي في مختلف أنحاء البلد حيث شارك فيها جهات مؤثرة مختلفة وبدرجات متفاوتة من النجاح . وهناك بصيص من الأمل بأن مبادرة يقودها المجتمع المدني يمكن أن تنجح في ولاية غرب بحر الغزال السابقة في المستقبل[110]. ويمكن أن تتولى الكنيسة، التي تمثل طوائف متعددة، قيادة الوساطات. فهي تلعب دورًا مهمًا في جنوب السودان بشكل عام ونفوذها في واو على قدر كبير من الأهمية. وحتى خلال ذروة العنف في يونيو 2016، على سبيل المثال، كانت مجمعات الكنيسة التي فرت نحوها المجتمعات من أجل الحماية تعد مناطق ممنوعة على المهاجمين.

لكن لسوء الحظ، فإن الجهود الناجحة التي تقودها الكنيسة في أماكن أخرى، كما هو الحال في ولاية بودوي، لم تحقق بعد النجاح نفسه في واو. ويرجع هذا أساسًا إلى تنوع الجماعات العرقية في مناطق ولاية غرب بحر الغزال السابقة. فمن الناحية التاريخية، كانت واو عاصمة منطقة بحر الغزال تحت حكم الخرطوم. واستخدمت كثير من الكنائس التي تنشئ أبرشياتها في المنطقة في أوائل القرن العشرين واو كقاعدة، ولكنها شملت أيضاً تجمعات ذات غالبية من الدينكا في الولايات المجاورة مثل أويل، وقوقريال، وواراب (راجع الخريطة 1) .ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن الكثير من رجال الدين وأولئك الذين يديرون مختلف الطوائف في الكنيسة كانوا من الفراتيت، إلا إن قيادة الأبرشيات والأساقفة كانوا إلى حد كبير معينين من طرف الدينكا[111].

وقد أدى ذلك إلى توترات بشأن التعامل مع الصراع في ولايات واو ولول، والخلافات حول كيفية التعامل مع مبادرات الوساطة. وتوضح تجربة أسقف الأبرشية الكاثوليكية الراحل، رودولف دينغ ماجاك، عمق التحدي[112]. فقد تم اتهام الأسقف ماجاك داخليًا ومن قبل الناس في المجتمع بالفشل في التوسط في أزمة عام 2012، بوقوفه في صف الحكومة وخذلانه لأتباعه. ونتيجة لذلك، فقد مصداقيته وكان غير قادر على تنشيط عملية سلام محلية بقيادة الكنيسة. وعانى أساقفة طوائف الكنيسة الأخرى أيضاً من مشاكل مماثلة. في نفس الوقت، هناك تردد في تسليم مسؤولية الوساطة لقادة الكنيسة من السكان المحليين والأصليين. وتفيد المزاعم بأن اقتراحًا جعل مدير الكنيسة الكاثوليكية من الفراتيت، الأب ماركو مانجو[113]، مسؤولًا عن حوار سلام محليًا قد أوقفته القيادة العليا لمجلس الأديان في واو بسبب الاشتباكات الشخصية والانقسامات على أساس العرق[114]. وقام حاكم ولاية واو الجديد، أنجيلو تابان بياجو، بوضع طلب لوساطة تقودها الكنيسة قيد الانتظار. ومن هنا، يظل حل وساطة بقيادة الكنيسة أمرًا غير وارد في واو اعتبارًا من منتصف 2018.

رغم هذه النكسات هناك مبادرات إيجابية أخرى تجري في واو. فمنذ عام 2014، تعمل مجموعات المجتمع المدني، مثل منظمة تمكين المجتمع من أجل التقدم على مبادرات السلام الطائفي على المستوى المحلي، حيث أقرت بأن التحدي الرئيسي هو التصور المختلف والمتضارب في بعض الأحيان للمجتمعات بشأن التاريخ المشترك. وقد ركزت البرامج على جمع الشيوخ والشباب والنساء من عرقيات مختلفة من مختلف المواقع المتضررة لتعزيز فهم وجهات النظر مختلفة حول التاريخ، والصراع الوطني، والسياق المحلي، وبالتالي تحطيم بعض المفاهيم الخاطئة والتحيزات الشائعة. وقد حققت هذه المبادرة بعض النجاح، رغم أنه من المفهوم أن التوترات خارج واو بين معارضة الفراتيت والجيش الشعبي لتحرير السودان لها تأثير مباشر على الأمن في المدينة، لذلك فإن الحاجة إلى وساطة سياسية تعد حاسمة أيضاً لضمان الاستقرار والسلام[115].

الخلاصة

يستند صراع الفراتيت إلى الرغبة في تقرير المصير؛ ويعني ذلك الرغبة في تحديد وضعهم السياسي، والحفاظ على هويتهم، وحكم أراضيهم وشعبهم في مواجهة الخوف من التهميش من قبل النخب السياسية من قبيلة الدينكا. وهذا الخوف له جذور ضاربة العمق في الماضي تعززت لحظات حاسمة في التاريخ الحديث. فإنشاء هيكل 28/32 ولاية عام

2015، على سبيل المثال، كان من نواح كثيرة تجسيدًا لهذه المخاوف.

والفراتيت ليسوا وحدهم من يخشون هيمنة الدينكا. فالشلك في أعلى النيل إلى الغرب يشاركونهم نفس المعتقدات فيما يتعلق بالإستيلاء على مملكتهم من قبل بادينغ الدينكا، كما طالب سكان الاستوائية إلى الجنوب منذ عقود بالفيدرالية لأسباب مماثلة. رسخت التطورات التي وقعت منذ تشكيل الجيش الشعبي لتحرير السودان والحرب الأهلية السودانية الثانية قناعات القبائل الأقلية في جنوب السودان أنهم في خطر محدق ما لم يقاتلوا فعليًا من أجل بقائهم، وهذه المعتقدات هي الوقود الذي يؤجج الصراع الحالي.

تتسم الحرب الأهلية الحالية بوجود العديد من "الطبقات" أو الأسباب التي تتراوح ما بين انعدام الأمن بشأن الأراضي والخوف من التهميش، إلى الرغبة في السيطرة على كل من السلطة والموارد المحلية والمركزية. وهذا الخليط المعقد من القضايا لا يمكن حله عن طريق وضع ترتيبات تقاسم السلطة بين النخب، أو من خلال فرض الترتيبات الأمنية التنازلية التي لا تأخذ بعين الاعتبار العداوة الطويلة وانعدام الثقة بين الجهات المؤثرة المسلحة الحالية. ولا يمكن أيضاً فرض السلام من قبل الجهات المؤثرة (الخارجية) ممن لديها فهم محدود لتعقيدات الأسباب الكامنة وراء الصراع في جنوب السودان.

ولا يمكن تحقيق السلام الحقيقي الدائم إلا إذا وافق جميع سكان جنوب السودان على قبول تاريخ مشترك واحد مكون من القصص المتعددة والمتضاربة في بعض الأحيان. وسيكون من المهم معالجة هذه القصص الموجودة مسبقًا بشكل مباشر من خلال جمع المجتمعات المحلية معًا لحل عقود من العنف والخوف. وينبغي حل المظالم على المستوى المحلي، وبالتالي خلق أساس متين للسلام لتعيش المجتمعات معًا في وئام. وحاليًا هناك جهود تسير في هذا الاتجاه من خلال الكنيسة (رغم أنها ليست موجودة حاليًا في واو) والمجتمع المدني، وتحمل في طياتها بذور النجاح.

ومن غير الوارد أن يوفر آخر اتفاقات السلام (إعادة إحياء اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان) حلولًا لقضايا الفراتيت طويلة الأمد -أو أي مجتمعات أقليات أخرى في الواقع- وفقًا لما أدركته العديد من الأطراف التي نأت بنفسها عن هذا الاتفاق (SSOA, 2018). وفي حين يعترف الاتفاق بأن نظام الحكم الفيدرالي هو مطلب شعبي، وأن هناك حاجة إلى نقل الصلاحيات (IGAD, 2018, p. 7)، لا يزال من غير الواضح ما سيغيره هذا الأمر على أرض الواقع طالما يظل الحكم غير مستقر، ويدور حول اتفاق تقاسم السلطة بين النخب. وحتى تزيد الطين بلة، فإن هذا الإدراك يتناقض أيضاً مع أحكام إعادة إحياء اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان بشأن الحكومة المحلية، والتي من المرجح أن تعزز ديناميات السلطة المنحرفة القائمة منذ اندلاع الحرب الأهلية الحالية.

في الوقت نفسه، فإن ولاء الفراتيت لمنبر الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان قد يكون أيضاً قائمًا على أسس متزعزعة. إذ كان ولاء أسود الفراتيت مستندًا على البراغماتية، والاعتقاد بأن المظالم المحلية التي ولدت معارضتهم يمكن حلها فقط على المستوى الوطني. وفي عام 2015، كانت الحركة/ الجيش الشعبية لتحرير السودان في المعارضة بقيادة رياك مشار المنبر الوحيد المتاح التي قدم هذه الفرصة، إضافة إلى الوعد بتقديم دعم مادي. لكن الكثير من الأمور تغيرت منذ ذلك الحين. فإعادة إحياء اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان لم تقدم أية حلول، ولم يتم توفير الموارد، والقتال مستمر على الأرض، وطاولة التفاوض أصبحت مزدحمة.

ومما لا شك فيه أن استمرار ولاء الفراتيت و إنهاء القتال بنجاح سيعتمد على تنفيذ إعادة إحياء اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وبالمقابل، إذا لم تتم معالجة المطالب الرئيسة بشأن القضايا التي غذت الصراع، فمن المرجح أن يستمر الكفاح المسلح، بما في ذلك بالنسبة للفراتيت. وحتى لو عاد رياك مشار ليتسلم منصبه كنائب أول للرئيس، فمن غير الواضح مدى التأثير الذي سيتمتع به على القرارات السياسية وحل القضايا الرئيسة - بالنظر إلى هيكل تقاسم السلطة الجديد وانقسام السيطرة على حقائب الأعمال- وفي الوقت نفسه، فقد توفرت العديد من السبل السياسية لمعارضة جوبا منذ عام 2015. ويقدم توماس سيريلو – وهو زعيم من ولاية الاستوائية يحظى بالكثير من الاحترام- منبر معارضة بديل من خلال حركته الخاصة (جبهة الخلاص الوطني) والتحالف المعارض في جنوب السودان. وإلى جانب الأطراف السياسية الأخرى والمحتجزين السابقين، فقد ركزت هذه المعارضة أكثر على التمرد السياسي بدلًا من التمرد على المستوى الميداني، ويمكن أن تضع نهاية بناءة وسلمية للنزاع.

هناك، بالطبع، الكثير من الأسئلة التي لا يمكن الإجابة عليها في هذه المرحلة. هل ستصمد إعادة إحياء اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، على الرغم من تحفظات العديد من المراقبين والفشل في تطبيق وقف إطلاق النار؟ هل ستكون الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة قادرة على الوفاء بوعودها لمختلف المجتمعات التي تمثلها؟ هل ستتمكن أطراف المعارضة من بناء جبهة متينة ضد الحكومة الحالية لإحداث تغييرات سياسية، أم أن القتال سيقوض الاتفاق ويصرف الانتباه عن الهدف النهائي المتمثل في السلام في جنوب السودان؟ هل ستؤدي إعادة إحياء اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، على الرغم من أوجه القصور التي تعاني منها فيما يتعلق بمعالجة القضايا المحلية، إلى إنهاء المعارضة على المستوى المحلي؟ وماذا سوف تفعل الأطراف التي رفضتها في المستقبل؟

بالنظر إلى الوضع القائم، فإن فرص النجاح في إنهاء الحرب الأهلية وإنهاء المعارضة المحلية لنظام الحكم المركزي تبدو واهية. لكن الخطوات اللازمة لإعطاء الفرصة للحلول المحلية للقضايا المحلية (مثل توفير التمثيل العادل واللامركزية في الحكم للسماح بالسيطرة المحلية، وبدائل الوساطة التي تقودها الكنيسة والمجتمع المدني) واضحة. يبقى أن نرى ما إذا كانت الأطراف الجالسة على طاولة التفاوض ستسعى وراء تنفيذ هذه الخطوات، أم أنها -كما حصل في الماضي- ستفضل المكاسب الشخصية قصيرة الأمد بدلًا من ذلك.

الملاحظات

1. تأثر حي الناصري وحي نغوبو وحي كوستي وبازيا جديد وجبل الربيع وجبل خير وحي كمسين وبغاري جديد هي الأكثر تأثرا على وجه الخصوص.
2. لا يتشكل الفراتيت من عرقية واحدة، ولكنهم مزيج من مختلف قبائل الأقليات الأصليين. يشمل مصطلح الفراتيت قبائل البلاندا (فيري وبوور وبغاري) وبونغو وندوغو كريش.
3. مقابلات المؤلفة مع المدنيين المهجرين في موقع حماية المدنيين والمراكز الجماعية، واو، يونيو 2016.
4. تم جمع هذه المعلومات من شاهد عيان من عمال المساعدات الإنسانية الميدانيين في واو خلال الأحداث المذكورة.
5. مقابلات المؤلفة المتعددة مع المدنيين في موقع حماية المدنيين والمراكز الجماعية، مدينة واو، يونيو 2016.
6. من الناحية الفنية، لم يعد لولاية غرب بحر الغزال السابقة أي وجود، وذلك بعد تقسيمها إلى ولايتي واو ولول في عام 2015. وهي مستخدمة في هذه الورقة للإشارة إلى الأحداث التي سبقت عام 2015.
7. ينطبق هذا أيضًا على اتفاق السلام الحالي: فقد استمر القتال في بغاري وأجزاء من ولاية الاستوائية الوسطى السابقة، مع اشتباكات متفرقة في ولاية الوحدة الوسطى السابقة على الرغم من اتفاق سلام إعادة إحياء اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان في سبتمبر عام 2018.

8. إنشاء التحالف المعارض في جنوب السودان مؤخرا، والذي يمثل مجموعة متنوعة من المجتمعات التي اجتمعت في معارضتها للحكومة الحالية، يوضح وجهة النظر. ففي حين يتحد أعضاء التحالف في قلة من الجوانب المشتركة – وهي الحاجة إلى قيادة مختلفة في جنوب السودان ونظام جديد للحكم – فإن لكل هذه المجموعات دوافع وأسباب مختلفة وغالبا ما تكون محلية لمعارضة النظام الذي تفرضه جوبا. ونفس الاختلافات أيضا قائمة أيضا تحت مظلة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة.

9. جمعت المؤلفة المعلومات التي تستند إلها هذه الورقة كجزء من عمل ميداني امتد على مدى عامين ونصف في واو والمنطقة الأوسع لولاية غرب بحر الغزال (السابقة). وقد أمضت فترات طويلة في الميدان لغايات عملية بما في ذلك قبل وبعد الأزمات في واو في عامي 2016 و2017، ممن منحها ميزة القدرة على الوصول للمحاورين من كلا جانبي الصراع والسماح لها بأن تكون شاهدا مباشرا على الأحداث. وقد أجرت عشرات المقابلات الرسمية والحوارات غير الرسمية مع مجموعة من الجهات المؤثرة (من المعارضة والحكومة والمجتمع المدني والسكان المدنيين والمنظمات الدولية) خلال هذه الفترة، في ولاية غرب بحر الغزال السابقة وجوبا علاوة على المقابلات الهاتفية وعبر تطبيق الواتس أب.

10. يعتبر الدينكا أكبر مجموعة نيلية جنوبية في جنوب السودان حيث تشكل قرابة ثلث إجمالي السكان (المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، 2008)

11. تضمن بحر الغزال ولايات سابقة وهي غرب بحر الغزال وشمال بحر الغزال وقوقريال والبحيرات وواراب والولايات الحالية وهي أويل وأويل الشرقية وشرق البحيرات وقوقريال وجوك ولول وتونج وتويك وواو وغرب البحيرات (راجع الخرائط 1 و2).

12. يمكن العثور على اللوحة الأصلية لحصن ديزيه (واو) في قاعة السلام في مكاتب الحاكم في مدينة واو.

13. ذكر محاورو الفراتيت بشكل متكرر العلاقات الوثيقة بين الفراتيت والسودان، والتي تتضح باستقرار العديد من عناصر معارضة الفراتيت في السودان عموما وفي الخرطوم على وجه الخصوص.

14. تم تقسيم الجنوب إلى ثلاث مناطق إدارية وهي بحر الغزال وأعالي النيل والاستوائية.

15. مقابلة المؤلفة مع موظف محلي رفيع المستوى في الأمم المتحدة، جوبا، 2016.

16. أصبح التوم النور مؤسسا لقوات السلام مسؤول رفيع المستوى في الأمم المتحدة من السكان المحليين وهو ما تمت مناقشته أدناه في الملاحظة 21.

17. مقابلة المؤلفة مع مسؤول رفيع المستوى في الأمم المتحدة من السكان المحليين، جوبا، مايو 2018؛ مقابلة المؤلفة مع زعيم مجتمع مدني من الفراتيت، مدينة واو، يونيو 2018. في حين أنه لا يوجد سجلات مكتوبة لهذه الإجراءات، فقد أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من الفراتيت إلى هذه الحادثة في العديد من الحوارات ويراها المجتمع حقيقة وواقعة.

18. مقابلات المؤلف مع مسؤولين في الأمم المتحدة والعديد من ممثلي الفراتيت من المعارضة والكنسية والمجتمع المدني، مدينة واو ومحيطها، 2016–2018.

19. مقابلة المؤلفة مع ممثل رفيع المستوى من الفراتيت، مدينة واو، يونيو 2018.

20. مقابلة المؤلفة مع ممثل رفيع المستوى من الفراتيت، مدينة واو، يونيو 2018.

21. كان التوم النور مسؤولا حكوميا من الفراتيت في مدينة واو في حينها وله روابط عائلية في السودان. وانضم لاحقا الى الحكومة ولم يشارك في المعارضة الأخيرة. وكان أشعب خميس فردا من عائلة لها احترامها في واو وقام في وقت لاحق بالتدريب في كلية القوات المسلحة السودانية في الخرطوم، حيث كان يدرس قبل الانتقال إلى واو والعمل في تلفزيون الولاية. وهو حاليا أحد قادة المعارضة البارزين في بغاري.

22. يشار إلى قوات السلام في بعض الأحيان "بالقوات الصديقة".

23. مقابلات المؤلفة مع ممثلي الفراتيت، وموظف في الأمم المتحدة من السكان المحليين، وممثلي المجتمع المدني، واو وجوبا، 2016–2018.

24. مقابلات المؤلفة مع اثنين من الممثلين رفيعي المستوى من الفراتيت، مبورو، سبتمبر 2017.

25. مقابلات المؤلفة مع ممثل رفيع المستوى من الفراتيت، مدينة واو، مايو 2018؛ مقابلة المؤلفة مع موظف في الأمم المتحدة من السكان المحليين، جوبا، أبريل 2018.

26. في استفتاء عام 2011، رغب 7000 فقط من السكان في مقاطعتي واو وراجا، أو 4.5% من المصوتين بالبقاء مع السودان (استفتاء جنوب السودان لعام 2011، 2011).

27. مقابلة المؤلفة مع ممثل رفيع المستوى من الفراتيت، مدينة واو، أبريل 2018؛ مقابلة المؤلفة مع محلل في منظمة الشرطة الدولية، مدينة واو، يونيو 2018.

28. مقابلة المؤلفة مع ممثل رفيع المستوى من الفراتيت، مدينة واو، يونيو 2018.

29. تبع المؤتمر اجتماع في الخرطوم في يونيو 2005 لتوحيد القرارات (غورتونغ، 2005).

30. مقابلة المؤلفة مع ممثل مجتمع مدني، مدينة واو، يونيو 2018.

31. يشغل رزق زكريا حاليا منصب حاكم ولاية لول، ومقرها في راجا.

32. تشير الإشاعات غالبا إلى أن أعضاء مجلس شيوخ الجينق يتخذون القرارات للرئيس سيلفا كير وقد ارتبطوا بقرارات مثل إنشاء 32/28 ولاية في عام 2015، إضافة إلى الدفع بخطة لهيمنة الدينكا على جنوب السودان (مقابلة المؤلفة مع ممثل رفيع المستوى من الفراتيت، مدينة واو، أبريل 2018؛ مقابلات المؤلفة مع ثلاثة أفراد من المعارضة، بغاري، سبتمبر 2017).

33. مقابلة المؤلفة مع زعيم من معارضة الفراتيت، بغاري، ديسمبر 2017؛ محادثة المؤلف عبر تطبيق الواتس أب مع ممثل رفيع المستوى من معارضة الفراتيت، سبتمبر 2017؛ صفحة الفيس بوك الرسمية لأسود الفراتيت (غير متوفرة منذ عام 2018).

34. راجع قانون الحكومة المحلية في جنوب السودان (حكومة جنوب السودان، 2009).

35. تفيد المزاعم بأن الأمر صدر عن الحاكم الحالي لمدينة واو، أنجيلو تابان بياجو، الذي كان يعمل فيها حينها وزيرا للحكومة المحلية وإنفاذ القانون (المعلومات مستندة إلى مقابلة المؤلفة مع ممثل من الفراتيت على اطلاع مباشر بالأحداث، واو، يونيو 2018)

36. مقاطع فيديو للاحتجاجات تظهر أنها كانت احتجاجات سلمية.

37. قام موظف من السكان المحليين في برنامج الغذاء العالمي بترجمة غير رسمية للخطاب ، الذي تم إلقاؤه باللغة العربية. وتمت الإشارة إلى الخطاب بشكل كبير من قبل العديد ممن تمت مقابلتهم والذين كانوا يناقشون نقطة تحول الصراع في واو.

38. تحمل الخطابات في جنوب السودان في طياتها معاني خفية غالبا ويمكن أن تكون مؤشرا على العنف القادم (مقابلة المؤلفة مع محلل دولي متخصص في أعالي النيل، جوبا، يونيو 2018).

39. تم اعتقال أشعب خميس، أحد القادة الكبار في معارضة الفراتيت والمدير السابق لتلفزيون ولاية واو.

40. مقابلة المؤلفة مع عضو في معارضة الفراتيت، مبورو، يونيو 2016.

41. فرضت الحكومة الأمريكية عقوبات على مالونق وشخصيات عديدة أخرى في 6 سبتمبر 2017 (وزارة الخزينة الأمريكية، 2017)، متهمة إياهم بتهديد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان. كما فرض مجلس الأمن عقوبات على مالونق في 13 يوليو 2018 باعتباره مسؤولا عن، أو شريكا في/ الإجراءات أو السياسات التي هددت أمن أو سلام أو استقرار جنوب السودان (الأمم المتحدة، 2018). كما أن تقرير لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة والتقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق في جنوب السودان التابعة للاتحاد الأفريقي يشيران إليه باعتباره على نطاق واسع مسؤولا عن جرائم وفظائع الحرب (لجنة تقصي الحقائق في جنوب السودان التابعة للاتحاد الأفريقي، 2014).

42. على سبيل المثال، "بعد مرور يوم على الأحداث في ميبل، فر ما لا يقل عن 16 جنديا و4 ضباط قيادة من النوير من قاعد الجيش الشعبي لتحرير السودان في واو (مسح الأسلحة الصغيرة، 2014). وأفاد الجيش الشعبي لتحرير السودان "أن ثلاثة أشخاص لقوا حتفهم خلال الاشتباكات التي وقعت عندما فر الجنود" (مسح الأسلحة الصغيرة، 2014).

43. مقابلات المؤلفة مع ثلاثة أفراد من معارضة الفراتيت، بغاري، يونيو 2016؛ مقابلة المؤلفة مع مصدر من الفراتيت، مدينة واو، يونيو 2018.

44. أصبح بيتر تينقو حاكم الظل لولاية غرب بحر الغزال وكان جزء من الفريق التحضيري لوصول رياك مشار إلى جوبا في عام 2016. وبعد أزمة جوبا، فر إلى الخرطوم وتمت ترقيته إلى منصبه الحالي كأمين عام للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة.

45. في حينه، كان الانضمام إلى الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة هو الخيار

الوحيد للوصول إلى المفاوضات على المستوى الوطني. ووقعت الحكومة والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة والمحتجزون السابقون على اتفاق سلام اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان في أغسطس 2015 (الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد)، 2015).

46. راجع الخرائط 2 و3، والإطار 1. تمت زيادة عدد الولايات ليصل إلى 32 ولاية في عام 2017 بموجب قرار التأسيس رقم 1/2017 (حكومة جنوب السودان، 2017). ونظرا إلى عدم تأثر ولاية غرب بحر الغزال السابقة بقرار زيادة عدد الولايات إلى 32 ولاية، فإن محور تركيز هذه الورقة ينصب على التغيير إلى 28 ولاية. وتمت الإشارة إلى عدد الولايات بمصطلح "32/28" ولاية في هذه الورقة.
47. مقابلة المؤلفة مع خبير في الأمم المتحدة حول هجرة الماشية والأراضي، جوبا، مايو 2016.
48. الغالوينغ هم حراس الأمن المسلحون التقليديون الذين يرافقون رعاة الماشية من ولايات قوقريال الشرقية وتونج (ولاية واراب سابقا).
49. أبرزت العديد من التقارير من الأمم المتحدة والمجتمع المدني التوترات بين المزارعين ورعاة الماشية خلال هذه الفترة.
50. مقابلة المؤلف مع محلل معلومات في الأمم المتحدة، جوبا، مارس 2016؛ مقابلة المؤلفة مع محلل شؤون مدنية في الأمم المتحدة، مدينة واو، يونيو 2018. وكما هو الحال في أماكن أخرى في جنوب السودان، فإن الماشية التي تعود لكبار الضباط في الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان أو كبار المسؤولين في الحكومة محمية سياسيا بالغالب، بما في ذلك من قبل قوات الأمن (كوبلاند، 2016، ص. 35).
51. مقابلات المؤلفة مع محلل شؤون مدنية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مدينة واو، يونيو 2016؛ مقابلات المؤلفة مع أفراد من المجتمع المحلي، بازيا، يونيو 2018.
52. تم اتهام تاي تاي بانه دافع أساسي في تحريك العنف الجماعي في هجوم عام 2015 في ولاية الوحدة وبجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية (لجنة الخبراء المعنية بجنوب السودان، 2016، الصفحات19 و24).
53. ملاحظات المؤلفة الخاصة خلال الوقت الذي قضته في واو في مارس ويونيو 2016.
54. تحديدا في بغاري جديد، حي خمسين، وحي بازيا جديد.
55. مقابلات المؤلفة مع موظفين طبيين، مدينة واو، مارس 2016 (منظمة أطباء بلا حدود، 2016).
56. مقابلات المؤلفة مع شهود عيان، مدينة واو، مارس 2016.
57. مقابلة المؤلفة مع موظفي المستشفى، مدينة واو، مارس 2016؛ ملاحظات المؤلفة خلال زيارة لمستشفى واو، مارس 2016.
58. تم عزل الحاكم وايا من منصبه في 23 يونيو 2016 واعتقاله من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني بعد يومين تحت ذريعة أنه كان مسؤولا عن عدم الأمن في مدينة واو (سودان تربيون، 2016ب؛ 2016ج). ومن المعتقد على نطاق واسع أنه تعرض للاعتقال نتيجة محاولة وقف العنف المخطط له في واو في 24 يونيو 2016.
59. تم الإبلاغ عن الحوادث الأمنية بشكل كبير في المستجدات اليومية عن الأوضاع الأمنية من قبل الأمم المتحدة منتدى المنظمات غير الحكومية في جنوب السودان.
60. غطت ولاية غرب بحر الغزال السابقة منطقة شاسعة ولكنها قليلة السكان. في حين تمتاز ولايات شمال بحر الغزال وأويل الغربية وأويل الشمالية، التي يقطنها دينكا ملوال، بكثافة سكانية أكبر.
61. مقابلة المؤلفة مع محلل دولي رفيع المستوى، جوبا، يوليو 2016؛ مقابلة المؤلفة مع ممثل مجتمع مدني، مدينة واو، يونيو 2016؛ مقابلة المؤلفة مع عنصر في قوات الأمن، مدينة واو، يونيو 2016.
62. مقابلة المؤلفة مع عنصر في قوات الأمن الوطنية، مدينة واو، يونيو 2016؛ مقابلة المؤلفة مع ممثل للمعارضة، واو، يونيو 2016؛ مقابلة المؤلفة مع محلل رفيع المستوى في الأمم المتحدة، جوبا، يوليو 2016.
63. تم توثيق القتال الأخير جيدا في التقارير والموجزات الأمنية الداخلية للأمم المتحدة.
64. راجع مجلة ذا اكونوميست (2018) بشأن المخالفات المستمرة لوقف إطلاق النار منذ اندلاع الصراع الحالي.
65. تقارير من وكلات الإغاثة الإنسانية خلال مقابلات المؤلفة إضافة إلى صور وتقارير قدمتها مصادر في الميدان. وشاركت المؤلفة في الاستجابة للأزمة في عام 2017 وهي على اطلاع مباشر بالأحداث.
66. في 2 سبتمبر 2018، أصدر الرئيس سيلفا كير مرسوما رسميا بتغيير اسم الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى قوات الدفاع الشعبية لجنوب السودان (سودان تربيون، 2018).
67. ملاحظات المؤلفة بناء على زيارة لمناطق مبورو وبغاري في 29 سبتمبر و1 أكتوبر 2018.
68. نظرا إلى صغر شبكة المحاورين في راجا وضعف الاتصالات بسبب انقطاع استقبال الهواتف النقالة وقلة وجود الهواتف عبر الأقمار الصناعية في الميدان، كان جمع المعلومات حول هذه المنطقة الشاسعة وقليلة السكان صعبا للغاية.
69. مقابلات المؤلف مع العديد من عناصر معارضة الفراتيت، 2017؛ مقابلة المؤلفة مع محلل محلي رفيع المستوى في الأمم المتحدة، مدينة واو، يونيو 2018.
70. تتواجد حركة العدل والمساواة في جنوب السودان منذ وقت طويل. وقد استخدم الجيش الشعبي لتحرير السودان عناصرها كقوات مرتزقة، ويشارك عناصر الحركة في التجارة في مختلف مناطق الدولة (مسح الأسلحة الصغيرة، 2013، ص. 2) كما تسيطر حركة العدل والمساواة على تجارة الفحم في جوبا.
71. على سبيل المثال، كانت الاشتباكات في راجا في يونيو 2016 نتيجة مباشرة لمحاولة اغتيال استهدفت الحاكم رزيق.
72. مقابلة المؤلفة مع محلل محلي في الأمم المتحدة، جوبا، أبريل 2018؛ موجز داخلي من باحث دولي، جوبا، سبتمبر 2018.
73. تعتبر كافيا كنجي جيبا حدوديا غنيا بالموارد المعدنية والسيطرة عليها متنازع عليها. فقد كانت سابقا تحت سيطرة جنوب السودان باعتبارها جزء من راجا، وتخضع حاليا لإدارة جنوب دارفور في السودان (توماس، 2010، ص. 11-6).
74. مقابلة المؤلفة مع محلل محلي في الأمم المتحدة، جوبا، أبريل 2018؛ حوار المؤلفة مع خبير أسلحة، لجنة الخبراء المعنية بجنوب السودان، مارس 2018.
75. شاهدت المؤلفة بنفسها الروابط المشار إليها في الورقة وتواجد معارضة الزاندي في منطقة راجا في ديسمبر 2017 ويونيو 2018 في ولايتي لول وبودوي.
76. تفيد إحدى الروايات عن الأحداق باعتقال كبار قادة الزاندي من قبل الفراتيت/ الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة بسبب الفظائع المرتكبة ضد المدنيين، في حين تربط رواية أخرى وجود الزاندي في منطقة ولاية غرب بحر الغزال السابقة بالحاجة الاقتصادية.
77. مقابلة المؤلفة مع محلل محلي رفيع المستوى في الأمم المتحدة، جوبا، أبريل 2018؛ موجز داخلي من باحث دولي، جوبا، سبتمبر 2018؛ ملاحظات المؤلفة الخاصة خلال البعثات الميدانية في ولايتي لول وبودوي.
78. في أغسطس 2018، استضاف موقع حماية المدنيين في واو 17,732 شخصا (بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، 2018ب) في حين استضافت المراكز الجماعية في يونيو 9,796 شخصا (تنسيق أنشطة وإدارة المخيم، 2018). غير أن هناك بعض الشكوك بشان دقة هذه الأرقام. فمنذ منتصف عام 2018، تم تسجيل انخفاض جذري في أعداد الأشخاص الموجودين في موقع حماية المدنيين والمراكز الجماعية، مع توضيح بسيط حول مصير هؤلاء الأشخاص. وفي يوليو 2018، على سبيل المثال، تم تسجيل ما يزيد على 29,000 شخص في موقع حماية المدنيين (بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، 2018أ)؛ ومن غير المعروف سبب التباين في الأرقام الأخيرة.
79. مقابلات المؤلفة مع سكان موقع حماية المدنيين والمراكز الجماعية، مدينة واو، يونيو 2018؛ ملاحظات المؤلفة.
80. مقابلات المؤلفة مع سكان موقع حماية المدنيين والمراكز الجماعية، مدينة واو، يونيو 2018.
81. ملاحظة قدمها محلل رفيع المستوى في الأمم المتحدة، مدينة واو، أبريل 2018.
82. مقابلة المؤلفة مع العديد من الموظفين المحليين في الأم المتحدة ممن عادوا إلى أحيائهم، مدينة واو، مايو 2018؛ ملاحظات المؤلفة خلال زيارات إلى الأحياء المتضررة، مدينة واو، يونيو 2018.
83. مقابلة المؤلفة مع أحد السكان الفراتيت، مدينة واو، يونيو 2018؛ مقابلة المؤلفة مع محلل دولي رفيع المستوى في الأمم المتحدة، جوبا، مايو 2018؛ ملاحظات المؤلفة خلال زيارة إلى سوق واو ومناقشات مع مالكي المحلات.
84. القائد العام للفرقة الخامسة اعتبارا من نوفمبر 2018 هو اللواء كير كيير كير.
85. أكول كور من الدينكا من واراب وتم تسميته من قبل لجنة الخبراء في العديد من التقارير وفي التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق في جنوب السودان التابعة للاتحاد الأفريقي (لجنة تقصي الحقائق في جنوب السودان التابعة للاتحاد الأفريقي، 2014) كشريك في التحضير لجرائم الحرب.

86. مقابلة المؤلفة مع موظف دولي في الأمم المتحدة، جوبا، أغسطس، 2017.
87. كان بيتر مارسيلو ناصر جيلينغي في السابق وزيرا للعمل، والخدمة العامة، وتطوير الموارد البشرية في الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية، ولكن تم طرده واستبداله بسبب ولائه لرياك مشار.
88. منذ أغسطس 2017، خسرت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة كافة مناطقها حول ملكال وعلى الضفة الغربية للنيل، ومناطق واسعة من أراضي ولاية الوحدة وجونقلي وغرب الاستوائية إضافة إلى بغاري مؤخرا (راجع الخريطة 1).
89. ليس هناك ممثلو رفيعو المستوى من الفراتيت في الحكومة الحالية في جوبا.
90. مقابلة المؤلفة من العديد من أفراد المعارضة، بغاري، سبتمبر -2017 يونيو 2018؛ حوار المؤلفة مع خبير أسلحة، لجنة الخبراء المعنية بجنوب السودان، مارس 2018.
91. مقابلات المؤلفة عبر تطبيق الواتس أب مع ثلاثة محللين محليين، واو وجوبا، 2018.
92. مقابلة مع مراسل وكالة الأنباء الفرنسية سام مادنيك، الذي كان حاضر في الاجتماع الذي نظمته آلية مراقبة وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بين الفريق الركن أشعب خميس والحكومة، 22 نوفمبر 2018.
93. مقابلة المؤلفة مع قائد معارضة، بغاري، 2016؛ مقابلة المؤلفة مع ممثلي المعارضة، بغاري، 2018.
94. مقابلة المؤلفة مع الفريق الركن أشعب خميس، منطقة بغاري، 2017.
95. يترأس اللواء موسى أحمد داكومي عبد العزيز الفرقة (6ب)..
96. وثائق سرية اطلعت عليها المؤلفة.
97. مقابلات المؤلفة مع الفريق الركن أشعب خميس، منطقة بغاري، أغسطس وديسمبر 2017 ونوفمبر 2018.
98. حتى أغسطس 2018، أدت هجمات الحكومة بقيادة اللواء أوجانغ إلى السيطرة على منطقة مبورو/ بيسيليا إلى الغرب من واو مباشرة. وتم فقدان هذه المنطقة في أغسطس 2018.
99. ينحدر الفريق الركن أشعب خميس من قبلية البلاندا فيري من منطقة بغاري، في حين ينحدر أوجانغ من قبيلة البلاندا بوور من بازيا.
100. وثائق سرية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان اطلعت عليها المؤلفة، سبتمبر 2017.
101. يراقب ضباط الارتباط في آلية مراقبة وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية مناطق النزاع لتقييم مخالفات وقف اطلاق النار الدائم ورفع النتائج إلى اللجنة المشتركة للمراقبة والتقييم. ويتم تعيين مراقبين من الحكومة والمعارضة لضمان توازن الآراء.
102. اعتبارا من نوفمبر 2018، شغل تابان دينق غاي منصب نائب الرئيس الأول لجنوب السودان. وقد كان في ما مضى المفاوض الرئيسي باسم الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة بموجب اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان الأولية، إلى أن أزاح مشار في يوليو 2016 وتولى منصب نائب الرئيس الأول في الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية الأصلية.
103. مقابلات المؤلفة مع اثنين من المحللين في الأمم المتحدة، مدينة واو وجوبا، فبراير- مارس 2017؛ مقابلة المؤلفة مع قائد معارضة، منطقة بغاري، سبتمبر 2017.
104. شهدته المؤلفة، مبورو، يونيو 2018.
105. اجتماع المؤلفة مع قائد الفرقة الجديد اللواء دانيل جوزيف دونغو في بغاري، نوفمبر 2018.
106. تم التوقيع على إعادة إحياء اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان من قبل الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية و الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة (نيابة عن جميع أعضائها، بما في ذلك أسود الفراتيت) والمحتجزين السابقين والتحالف المعارض في جنوب السودان، وهو مظلة للأحزاب السياسية (الائتلاف الوطني للأحزاب السياسية) والأطراف المعنية الأخرى والمؤيدين والجهات الضامنة للاتفاقية (السودان وكينيا وأثيوبيا والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد).
107. شاغلو المنصب المرجحون هم سيلفا كير ورياك مشار وتابان دينق غاي وواني إيغا وتوماس سيريلو أو جوزيف باكاسورو وريبيكا قرنق.
108. تنص الاتفاقيات الأمنية إنشاء معسكرات للقوات في المواقع في مختلف أنحاء الدولة ويتبع ذلك دمجها في جيش واحد أو قوة شرطة أو قوة أمنية (الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد)، 2018، ص. 41-31)
109. تحليل المؤلف الخاص الذي يدعمه محللون آخرون من جنوب السودان.
110. أطلق مجلس الكنائس مبادرة سلام محلية بعد نجاح وساطته بين ممثلي الحكومة و الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة في غرب الاستوائية. ومن المعتقد أن منهجا مماثلا يمكن أن ينجح في واو.
111. مقابلة المؤلفة مع عضو سابق في الكنيسة الكاثوليكية، مدينة واو، يونيو 2018؛ مقابلة المؤلفة مع ممثل مجتمع مدني، مدينة واو، يونيو 2018.
112. كان رودولف دينق مجاك أسقفا منذ نوفمبر 1995 وحتى وفاته في مارس 2017. ولم يتم استبداله حتى الآن.
113. ينحدر الأب ماركو مانغو من قبيلة البلاندا فيري من بغاري.
114. مقابلة المؤلفة مع عضو سابق في الكنيسة الكاثوليكية، مدينة واو، يونيو 2018؛ مقابلة المؤلفة مع ممثل مجتمع مدني، مدينة واو، يونيو 2018.
115. مقابلة المؤلفة مع ممثل مجتمع مدني، مدينة واو، يونيو 2018.

المراجع

Africans Press. 2017. 'S. Sudan Governor Faints after Brother Killed in Clashes with Rebels.' 13 April.

Agoth, Abraham. 2016. 'Over 50 Chiefs from Lol State Propose Annexation of Malual Centre Payam to Aweil State.' Gurtong. 29 July.

AI (Amnesty International). 2013. South Sudan: Civil Unrest and State Repression: Human Rights Violations in Wau, WBEG State.

Al Jazeera. 2015. 'South Sudan President Signs Peace Deal with Rebels.' 27 August.

—. 2018. 'South Sudan Ceasefire Violated Hours after Taking Effect.' 30 June.

Ali, Ali Abdel Gadir, Ibrahim A. Elbadawi, and Atta el-Batahani. 2005. 'Sudan's Civil War: Why Has It Prevailed for So Long?' In Paul Collier and Nicholas Sambanis, eds. Under¬standing Civil War: Evidence and Analysis. Washington, DC: World Bank, pp. 193–220.

Ali, Junior. 2016. 'SPLA and SPLA IO Disagree on Cantonment Site Locations.' Eye Radio. 17 May.

AUCISS (African Union Commission of Inquiry on South Sudan). 2014. Final Report of the African Union Commission of Inquiry on South Sudan. AU Peace and Security Com¬mission. 15 October.

BBC (British Broadcasting Corporation). 1991. 'BBC Summary of Broadcasts.' 19 March. Pro-government Militias Database.

Blocq, Daniel S. 2014. 'The Grassroots Nature of Counterinsurgent Tribal Militia Forma¬tion: The Case of the Fertit in Southern Sudan, 1985–1989.' Journal of Eastern African Studies, Vol. 8, No. 4, pp. 710–24.

Cavell, Anna. 2012. 'Protesters Shot at by South Sudanese Army.' Al Jazeera. 16 De¬cember.

CCCM (Camp Coordination and Camp Manage¬ment). 2018. CCCM Cluster Bi-weekly Situ¬ation Report. Humanitarian Response. 14 June.

Committee to Protect Journalists. 2013. 'In South Sudan Two Journalists Detained in Wau.' 4 January.

Copeland, Casie. 2016. South Sudan's South: Conflict in the Equatorias. Crisis Group Africa Report No. 236. 25 May.

CTSAMM (Ceasefire and Transitional Security Arrangements Monitoring Mechanism). 2017. CTSAMM Report 039—Killing of Civilians in Wau. 15 May.

Deng, James Dimo. 2015. 'SPLA Retakes Bazia Payam from Rebels.' Gurtong. 1 June.

The Economist. 2018. 'Ceasefires in South Sudan Seldom Last.' 10 July.

Eye Radio. 2017. 'Ceasefire Monitor Killed in Wau.' 26 January.

Fick, Maggie and Dennis Dimo. 2018. 'South Sudan Violence Blocking Food Aid, Says U.N.'s WFP.' Reuters. 29 October.

Golla, Rajiv. 2016. 'A Fight to the Death? Calls for Peace Don't Seem to Mean Much in South Sudan.' IRIN. 11 July.

SPLM (Sudan People's Liberation Movement). 2008. 'The Manifesto of the Sudan Peo¬ple's Liberation Movement.' May.

SSOA (South Sudan Opposition Alliance). 2018. 'The Revitalised Peace Agreement Is Un¬suitable for South Sudan.' Press release. 13 September.

Su, Alice. 2016. 'Splits and Schisms in South Sudan: How the Creation of More States Is Undermining Peace.' IRIN. 16 June.

Sudan Tribune. 2012. 'W. Bahr el Ghazal Splits over Transfer of County Headquarters from Wau Town.' 30 October.

—. 2013. 'Wau Court Sentences 3 MPs to Prison for 2012 Violence.' 20 June.

—. 2015. 'Raga Chiefs Threaten to Not Recog¬nise Newly Created Lol State.' 30 December.

—. 2016a. 'Lol State Governor Accuses SPLA-IO over Raja Attack.' 17 June.

—. 2016b. 'President Kiir Fires Wau State Governor.' 24 June.

—. 2016c. 'South Sudan Security Arrests ex- Wau Governor after Dismissal.' 25 June.

—. 2018. 'SPLA Officially Renamed "South Sudan People's Defence Forces".' 2 September.

Thomas, Edward. 2010. The Kafia Kingi Enclave: People, Politics and History in the North– South Boundary Zone of Western Sudan. Rift Valley Institute.

UN (United Nations). 2018. 'Adopting Resolu¬tion 2428 (2018), Security Council Extends Sanctions on South Sudan.' Press release. 13 July.

UNMISS (United Nations Mission in South Sudan). 2018a. 'PoC Update.' 3 July.

—. 2018b. 'PoC Update.' 13 August.

US Department of the Treasury. 2017. 'Treas¬ury Targets South Sudanese Government Officials and Related Companies for Con¬tinued Destabilization.' 6 September.

Wani, Darius. 2016. 'Human Remains Discov¬ered in Wau.' The Niles. 30 May.

Willems, Rens and David Deng. 2015. The Legacy of Kokora in South Sudan: Inter¬sections of Truth, Justice and Reconcilia¬tion in South Sudan. Briefing Paper. The Hague: University for Peace. November.

Mayom, Jok. 2015. 'President Kiir Creates 28 States of South Sudan.' Gurtong. 4 October.

Médecins Sans Frontières (MSF). 2016. 'Assessment of IDP Access to Health in Wau—Summary.' MSF. 17 April 2016.

Mednick, Sam. 2018a. 'Tense 1st Meeting of South Sudan Leaders Since Peace.' Associated Press. 30 November 2018.

—. 2018b. 'South Sudan Claims Civil War Is Over but Scepticism Abounds.' Associat¬ed Press. 20 August.

Minority Rights Group International. 2008. 'Sudan: Dinka.' In World Directory of Minorities and Indigenous Peoples. July.

Nield, Richard. 2016. 'Wau Displaced Tell of Death and Horrifying Escapes.' Al Jazeera. 21 December.

OCHA (Office for the Coordination of Humani¬tarian Affairs). 2015. 'The 28 States of South Sudan as of 2015.' October.

—. 2016. Inter-agency Rapid Needs Assess¬ment Report: Wau (21–22 March 2016).

Panel of Experts on South Sudan. 2016. 'Letter dated 22 January 2016 from the Panel of Experts on South Sudan established pur¬suant to Security Council resolution 2206 (2015) addressed to the President of the Security Council.' United Nations Security Council. S/2016/70 of 22 January.

Pinaud, Clemence. 2014. 'South Sudan: Civil War, Predation and the Making of a Mili¬tary Aristocracy.' African Affairs, Vol. 113, No. 451, pp. 192–211. 1 April.

Pomarico, Lorenzo. 2018. 'Demographic Bal¬ance in Lol State, 2018.' ALIMA.

Radio Tamazuj. 2013. 'S. Sudan Reporters and MPs Arrested in Wau.' 3 January.

—. 2015. 'Wau Authorities Arrest 7 Civil Society Activist Who Protested Abuses by Security Forces.' 30 November.

—. 2018. 'South Sudan Opposition Alliance Divided over New Peace Deal.' 15 September.

Rone, Jemera. 1999. Famine in Sudan: The Human Rights Causes. Human Rights Watch. February.

Small Arms Survey. 2013. Justice and Equality Movement (JEM) (AKA JEM-Jibril). Human Security Baseline Assessment for Sudan and South Sudan. 13 August.

—. 2014. The Conflict in Northern and Western Bahr el Ghazal States. Human Security Baseline Assessment for Sudan and South Sudan. 16 October.

Southern Sudan Referendum 2011. 2011. 'Refer¬endum Results: Western Bahr el Ghazal.'

GoS and SPLM/A (Government of Sudan and Sudan People's Liberation Movement/Army). 2004. 'Annexure I: Permanent Ceasefire and Security Arrangements Im¬plementation Modalities and Appendices.' 31 December.

—. 2005. Comprehensive Peace Agreement. 9 January.

GreenAcity Media. 2012. 'S. Sudan President Salva Kiir's Speech from Wau: Need for Peaceful Coexistence between Dinka and Fertit.' Mixcloud.

GRSS (Government of the Republic of South Sudan). 2009. Local Government Act. 1 January.

—. 2015. Establishment Order 36/2015. 2 October.

—. 2017. Establishment Order 1/2017. 14 January.

—. Commission of Inquiry. 2016. Report of the Investigation Committee on Wau Inci¬dent of 24th–26th June 2016. Juba. 1 August.

Gurtong. 2005. 'Fertit, Luo and Dinka Marial Bai of Bahr el Ghazal Reconciliation Con¬ference in Khartoum.' 27 June.

HRW (Human Rights Watch). 2013. 'South Sudan: No Justice for Protester Killings: Full and Impartial Investigations Needed for Wau Deaths.' 24 May.

—. 2016. 'South Sudan: Civilians Killed, Tor¬tured in Western Region: Provide Justice for Army Abuses in Western Regions.' 24 May.

—. 2017. 'South Sudan: Events of 2016.' In World Report 2017.

IGAD (Intergovernmental Authority on Develop¬ment). 2015. Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan. 17 August.

—. 2018. Revitalised Agreement on the Reso¬lution of the Conflict in the Republic of South Sudan (R-ARCSS). Addis Ababa. 12 September.

Joakino, Francis. 2017. 'CTSAMM Indicts Anti-government Group over Killing of Cease¬fire Monitor.' Eye Radio. 10 March.

Johnson, Douglas H. 2003. The Root Causes of the Sudan's Civil Wars. Oxford: James Currey.

— and Gerard Prunier. 1993. 'The Foundation and Expansion of the Sudan People's Liberation Army.' In M. W. Daly and Ahmad Sikainga, eds. Civil War in the Sudan. Lon¬don: British Academic Press, pp. 117–41.

Logistics Cluster. 2017. 'Transport Overview (Accessed and Unaccessed Roads)—Western Bahr el Ghazal State.' World Food Programme.

Marcello, Peter Nasir Jelenge. n.d. 'Raja County Must Be a State of Its Own.' Unpublished article. Read by the present author on 16 May 2018.

نبذة عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

من خلال إصدار ونشر البحوث التجريبية في الوقت المناسب، يقوم **مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)** في السودان وجنوب السودان بدعم مبادرات الحد من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وخطط تقديم الحوافز لجمع الأسلحة المدنية، إضافة إلى إصلاح قطاع الأمن وتدخلات السيطرة على الأسلحة في مختلف أنحاء السودان وجنوب السودان. كما يقدم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري المشورة فيما يتعلق بالسياسات المعنية بمعالجة انعدام الأمن.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الرابط التالي: www.smallarmssurveysudan.org

يمثل **مشروع مسح الأسلحة الصغيرة** مركزا عالميا مرموقا مهمته توليد المعارف المحايدة المستندة إلى الأدلة والمعارف السياسية ذات الصلة بجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويعتبر المشروع المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليل بشأن الأسلحة الصغيرة وقضايا العنف المسلح، ويشكل مصدرا للحكومات وواضعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني. ويقع مقره في جنيف، سويسرا في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية.

ويضم المسح طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة ويعملون عن كثب مع شبكة عالمية من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من 50 بلداً.

للمزيد من المعلومات، يرجى وزيارة الموقع www.smallarmssurvey.org

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 Geneva, Switzerland

t +41 22 908 5777
f +41 22 732 2738
e info@smallarmssurvey.org

لمتابعة مسح الأسلحة الصغيرة

www.facebook.com/SmallArmsSurvey
www.twitter.com/SmallArmsSurvey
www.smallarmssurvey.org/multimedia

لمتابعة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

https://twitter.com/sudanhsba

إصدار عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان التابع لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة بتمويل من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

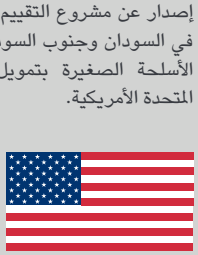

مسح الأسلحة الصغيرة